تستضيف العاصمة القطرية الدوحة اليوم الخميس جولة جديدة من مفاوضات غزة، ستكون مفصلية لهذا المسار، خصوصاً مع رفض «حماس» أي شروط جديدة على الصفقة التي وافقت عليها سابقاً، وهي «خطة بايدن»، وسط مخاوف من تعمّد بنيامين نتنياهو المراوغة لإفشال المحادثات

مفاوضات غزة في الدوحة

مصير الاتفاق رهن الضغط الأميركي على إسرائيل

الدوحة ـ **ضياء الكحلوت**
حيفا ـ **نايف زيداني**

قد تشكّل مفاوضات الدوحة، اليوم الخميس، حول وقف إطلاق النار في غزة وتبادل الأسرى، محطة حاسمة في سياق الحرب على القطاع، وأيضاً الرد الذي تهدد به إيران وحزب الله بعد اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران والقائد العسكري في الحزب اللبناني فؤاد شكر في بيروت، أواخر شهر يوليو/تموز الماضي. هذه الجولة من المحادثات التي تغيب عنها «حماس» المتمسكة بورقة الوسطاء التي قُدّمت إليها في 2 يوليو الماضي ووافقت عليها، مع رفضها محاولة رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو فرض شروط جديدة، سيكون مصيرها مرهوناً بمدى الضغط الأميركي على إسرائيل للانخراط بشكل إيجابي في التفاوض للتوصل إلى تفاهمات، لا سيما في ظل مؤشرات سابقة أكدت سعي نتنياهو لتعطيل المحادثات وإفشال التوصل إلى صفقة.

وتُعقد جولة جديدة من المفاوضات حول غزة في الدوحة، اليوم الخميس، بمشاركة رئيس جهاز الاستخبارات المركزية الأميركية وليام بيرنز، ووفد إسرائيلي برئاسة رئيس «الموساد» ديفيد برنيع ومشاركة رئيس «الشاباك» رونين بار، إضافة إلى الوسيطين القطري والمصري. في المقابل، حسمت حركة حماس موقفها بعدم المشاركة في لقاء اليوم الخميس، وفق ما أبلغ عضو المكتب السياسي للحركة سهيل الهندي «العربي الجديد»، مشيراً إلى أنّ «حماس» لن تكونَ جزءاً من المفاوضات المزمع عقدها. وقال الهندي: «الحركة تطالب بالتزام واضح من قبل الاحتلال بما تم الاتفاق عليه في 2 يوليو الماضي وفق ما نقله الوسطاء من توضيحات وإذا حصل ذلك فالحركة جاهزة للدخول في آليات تنفيذ الاتفاق». كما قالت مصادر مقرّبة من رئيس المكتب السياسي الجديد لـ«حماس» يحيى السنوار لـ«العربي الجديد»، إنّ الحركة لن تشارك في المفاوضات طالما لم تحصل على ضمانات بتنفيذ ما اتُّفق عليه مسبقاً ويعطله نتنياهو.

من جهته، قال القيادي في «حماس» سامي أبو زهري لـ«رويترز» إن الحركة «متمسكة بورقة الوسطاء التي قُدّمت إليها في 2 يوليو والتي تستند إلى قرار مجلس الأمن وخطاب (الرئيس الأميركي جو) بايدن، والحركة جاهزة للبدء فوراً بالبحث في آليات تنفيذها». وأضاف: «أما الذهاب لمفاوضات جديدة فهو يسمح للاحتلال بفرض شروط جديدة وتوظيف متاهة المفاوضات لارتكاب المزيد من المجازر».

كما قال المتحدث باسم «حماس» جهاد طه لـ«العربي الجديد»، إنّ الحركة حريصة على إنهاء العدوان والوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، آملاً أن تنجح المساعي والجهود من أجل ضمان تنفيذ المقترح الأخير في 2 يوليو الماضي وتنفيذه على أرض الواقع. وأضاف طه أنّ موقف «حماس» كان واضحاً بعد البيان الثلاثي (الأميركي ـ القطري المصري) الذي دعا لاستئناف المفاوضات، وأكدت التمسك بما تم التوافق عليه في المقترح الأخير في 2 يوليو ولجهة وضع خطة لتنفيذ ما تم التوافق عليه، وهذه الخطة تهدف لعدم إضاعة الوقت وقطع الطريق أمام نتنياهو إزاء وضع العراقيل والمراوغة واستغلال المفاوضات لارتكاب المجازر بحق الفلسطينيين. وأشار طه إلى أنّ «حماس» لا ترفض مبدأ التفاوض بخلاف الدعاية الإسرائيلية، لكنها تطالب بخطة تنفيذية من أجل إنجاح هذه الجهود، وبالتالي الاحتلال هو دائماً الذي يضع العراقيل ويعطل إنجاح المقترحات وذلك من خلال المحطات التفاوضية المختلفة.

على الجهة المقابلة، استمر التشكيك بنوايا نتنياهو ومساعيه لعرقلة المفاوضات، وسط تعويل على ضغط أميركي عليه لقبول الصفقة المقترحة. واعتبر الرئيس الأميركي جو بايدن أن التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة قد يدفع إيران إلى الامتناع عن شن هجوم على إسرائيل. ولدى سؤاله مساء الثلاثاء عما إذا كانت هدنة بين إسرائيل و«حماس» قد تحول دون وقوع هجوم إيراني، قال بايدن «هذا ما أتوقعه». وأضاف للصحافيين في نيو أورليينز أنه على الرغم من أن المفاوضات «أصبحت صعبة»، إلا أنه «لن يستسلم».

وفي سياق متصل، دعا سفراء الولايات المتحدة جاك لو وبريطانيا سيمون والترز وألمانيا ستيفن سيبرت، في تل أبيب، للتوصل إلى «اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة قريباً، حيث قد لا تكون هناك فرص أخرى». وقال السفير الأميركي: «لا يوجد وقت نضيعه، والولايات المتحدة تدعو جميع الأطراف للتوصل إلى اتفاق الآن».

على الجانب الإسرائيلي، نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الأربعاء، عن مسؤولين مرتبطين بفريق المفاوضات الإسرائيلي، لم تسمهم، قولهم في محادثات مع نتنياهو وبحضوره، وفي محادثات مع صحافيين في الآونة الأخيرة، إن نتنياهو طرح شروطاً جديدة لتعطيل المفاوضات وإفشال الصفقة، فيما تهديدات اليمين المتطرف في حكومته أمام عينيه، وسلامة الائتلاف الحكومي هي الأولوية القصوى بالنسبة له، قبل حياة المختطفين بكثير. من جهته، قال مصدر لإذاعة الجيش الإسرائيلي إن «إسرائيل يمكنها إن أرادت تنفيذ الصفقة في هذه المرحلة، ولكننا لا نرى أن الجانب الإسرائيلي يعتزم التوصل إلى تفاهمات غداً (اليوم الخميس)».

كما نقلت القناة 12 العبرية عن مسؤول سياسي لم تسمه أن «رئيس الحكومة متمسك بالشروط التي طرحها، والتي تشمل آلية مراقبة انتقال مسلحين إلى شمال قطاع غزة». وتعتبر هذه نقطة حاسمة، ذلك أن جميع رؤساء المؤسسة الأمنية أوضحوا أنه لا توجد في الوقت الراهن آلية تسمح بذلك. وذكرت القناة، ليلة الثلاثاء ـ الأربعاء، أن ثمة نقاشاً ساخناً وعاصفاً يدور بين نتنياهو وفريق التفاوض الإسرائيلي، على خلفية شروط إسرائيل للصفقة، مضيفة أنه «نظراً للاقتراب من اتخاذ قرارات حاسمة، وصل التوتر بين الطرفين إلى نقطة الغليان».

وأضافت إسرائيل أخيراً مطالب أخرى إلى مقترح الاتفاق الأولي الذي طرحه الرئيس الأميركي جو بايدن. وذكر مسؤولون مصريون لـ«أسوشيتد برس»، أن إسرائيل تسعى إلى الحفاظ على سيطرتها على محور صلاح الدين (ممر فيلادلفيا) بين رفح ومصر، كما تطالب بالحفاظ على وجود لقواتها على طول الطريق بين الشرق والغرب الذي يشطر غزة (ممر نتساريم). وأضافوا أن إسرائيل تطالب أيضاً بحق رفض إطلاق سراح بعض الأسرى الفلسطينيين، بينما ترفض «حماس» أي تنازلات بهذا الشأن. ومن بين مطالب إسرائيل أيضاً تسلم قائمة بأسماء المحتجزين الذين ما زالوا على قيد الحياة، وهو ما رفضته «حماس». وفي بيان صدر الثلاثاء، نفى مكتب نتنياهو إضافة شروط جديدة، واصفاً الشروط الإضافية بأنها «توضيحات أساسية».

واستبقت إدارة بايدن المفاوضات، بالموافقة مساء الثلاثاء، على صفقات أسلحة جديدة لإسرائيل بقيمة تتجاوز 20 مليار دولار. وأعلنت وزارة الخارجية الأميركية في رسالة وجّهتها للكونغرس أنها وافقت على بيع 50 مقاتلة أف-15 لإسرائيل بقيمة 18,82 مليار دولار، كما ستشتري إسرائيل نحو 33 ألفاً من ذخائر الدبابات و50 ألفاً من ذخائر الهاون المتفجرة وشاحنات عسكرية. وستحدّث مقاتلات أف-15 التي سيبدأ تسليمها في عام 2029، الأسطول الإسرائيلي وهي تشمل رادارات ومعدات اتصالات آمنة. وجاء في رسالة الخارجية الأميركية أن «الولايات المتحدة ملتزمة أمن إسرائيل، ومن الضروري للمصالح الوطنية الأميركية مساعدة إسرائيل على تطوير قدرة قوية وجاهزة للدفاع عن النفس والحفاظ عليها». وانتقدت حركة حماس، هذه الصفقات، مشيرة في بيان إلى أنها «تأكيد لشراكتها (الولايات المتحدة) في التطهير العرقي للفلسطينيين في غزة».

في غضون ذلك، أفادت إذاعة جيش الاحتلال أمس الأربعاء، بأن دولاً عربية عديدة أبلغت إسرائيل أنها لن تكون شريكاً من الناحية العسكرية لأي جهة تحكم قطاع غزة في «اليوم التالي» للحرب. وبحسب الإذاعة، فإن «الإمارات مستعدة لأخذ دور عسكري فقط في حال طلبت منها السلطة الفلسطينية، فيما تعارض إسرائيل في الوقت الراهن على الأقل نقل السيادة في القطاع إلى السلطة الفلسطينية». وأضافت الإذاعة أن تطلعات إسرائيل أن تأتي جيوش عربية للحفاظ على القانون والنظام في غزة لن تتحقق. ونقلت عن مصدر أجنبي مطلع على المفاوضات المتعلقة بالصفقة، لم تسمّه، أن من بين الدول التي ترفض أخذ دور عسكري في القطاع، مصر والمغرب، كي لا يبدوا ذرّاعاً لإسرائيل أو كقوة احتلال.

وتابعت الإذاعة أنه لم تتضح بعد الجهة التي ستتولى السيادة في قطاع غزة بعد الحرب، وأن اللقاء الذي يُعقد اليوم بشأن الهدنة سيناقش قضايا من بينها الخلافات المعقّدة التي رافقت المفاوضات طوال الأشهر الماضية، من قبيل السيطرة على محور فيلادلفيا ومعبر رفح، وإن كانت إسرائيل مستعدة لوقف الحرب في هذه المرحلة والانسحاب من محور نتساريم الذي يقسم قطاع غزة إلى قسمين. وتأتي مفاوضات غزة وسط ترقب رد إيران وحزب الله. وفي هذا السياق، أفيد بأن إسرائيل عززت وسائل التجسس فوق لبنان وإيران، في وقت تواصل انتظار رد إيران وحزب الله المحتمل. وذكرت صحيفة يسرائيل هيوم العبرية أنه منذ أن هدد حزب الله بالانتقام لمقتل فؤاد شكر، عزز سلاح الجو الإسرائيلي بشكل كبير طلعاته التجسسية في سماء لبنان لمحاولة اكتشاف الاستعدادات لهجوم حزب الله. وتابعت أنه «إذا كان من السهل نسبياً بالنسبة لإسرائيل إجراء جولة استطلاعية في لبنان وبناء صورة استخباراتية، فمن الصعب إنتاج نفس الصورة للوضع في إيران البعيدة، وفي هذه الحالة تستخدم إسرائيل الأقمار الصناعية التجسسية الموجودة لديها. كما تعتمد إسرائيل إلى حد كبير على القدرات الأميركية المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط».

في المقابل، دعا المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي في لقاء مع مواطنين إيرانيين أمس، إلى عدم التراجع أمام ضغوط والحرب النفسية التي تشنها «الأعداء»، معلقا بشكل غير مباشر على تكثيف الولايات المتحدة حضورها العسكري في المنطقة في الأيام الأخيرة عبر إرسال قطع ومعدات عسكرية جديدة، بوصفها حرباً نفسية، قائلاً إن «العدو يهدف من خلال الحرب النفسية في المجال العسكري إلى إحداث الخوف والتراجع». وأكد خامنئي وفق التلفزيون الإيراني أن «التراجع غير التكتيكي في أي ساحة سواء العسكري، أو السياسي، أو الدعائي أو الاقتصادي سيجلب الغضب الإلهي»، مضيفاً أن «الشعور بالضعف والعز والاستسلام أمام مطالب الأعداء هو من نتائج تضخيم قوتهم السياسية».

وتُعقد جولة الدوحة فيما لم يتوقف العدوان على أهالي غزة. واستشهد 13 فلسطينياً أمس وسقط عشرات الجرحى بينهم أطفال ونساء في أكثر من قصف إسرائيلي على مدينة خانيونس جنوبي قطاع غزة أمس. وأعلنت وزارة الصحة في غزة ارتفاع حصيلة الحرب على القطاع إلى 39965 شهيداً و92294 مصاباً منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وأضافت أن الجيش الإسرائيلي ارتكب مجزرتين بحق العائلات في غزة، حيث وصل إلى المستشفيات 36 شهيدا و54 إصابة خلال 24 ساعة.

في موازاة ذلك، أعلن مدير المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إسماعيل الثوابتة، أن إسرائيل تمنع دخول شاحنات المساعدات الإنسانية إلى القطاع منذ سيطرتها على معبر رفح البري لليوم الـ100 على التوالي. وأضاف في مؤتمر صحافي أمس أن «الاحتلال يمنع إدخال المستلزمات الطبية والوفود الصحية، والأدوية والعلاجات، كما ويمنع إدخال المساعدات بأنواعها المختلفة، مما ساهم في تأزيم الواقع الصحي والإنساني بشكل خطير».

دمار جراء قصف إسرائيلي على دير البلح أمس (أشرف عمرا/الأناضول)

سهيل الهندي: «حماس» لن تكون جزءاً من جولة المفاوضات

«يديعوت»: نتنياهو طرح شروطاً جديدة لإفشال الصفقة

أسلحة أميركية جديدة لإسرائيل بقيمة تتجاوز 20 مليار دولار

تهديد عراقي

قالت حركة «النجباء»، إبرز الفصائل العراقية المسلحة الحليفة لإيران، إنها ستشارك في الرد العسكري المرتقب على اغتيال زعيم «حماس» إسماعيل هنية والقيادي في حزب الله فؤاد شكر. وقال رئيس المجلس السياسي للحركة علي الأسدي، في مقابلة تلفزيونية ليلة الثلاثاء، إن «المقاومة (الفصائل العراقية) ستشارك في الرد لكونها ضمن محور المقاومة في المنطقة»، وبيّن أن «العراق يحاول ألا يكون ساحة معركة، ولكن العدو يريد أن يفرض ذلك عليه».

للحديث تتمة...

حرب جديدة في ليبيا؟

أسامة علي

كان يكفي رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح أن يعلن أن قراره، الذي أصدره الثلاثاء الماضي حول إطاحة حكومة الوحدة الوطنية، قضى بانتهاء شرعية اتفاق جنيف، الصادر عن ملتقى الحوار السياسي عام 2021، لتسقط معه شرعية كل مخرجات هذا الاتفاق، بما فيها المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة. لكن اللافت أنه كرر تركيزه، خلال كلمته، على أمرين محددين فقط، وهما سحب صلاحيات القائد الأعلى للجيش من المجلس الرئاسي ونقلها إليه، وإنهاء ولاية حكومة الوحدة الوطنية. إذا كانت مدة المجلس الرئاسي قد انتهت بانتهاء مدة اتفاق جنيف الذي جاء به، فلماذا نصّ القرار على نقل صلاحيات القائد الأعلى للجيش إلى مجلس النواب، بل إلى عقيلة صالح نفسه، إذ من الطبيعي أن تنتقل هذه الصلاحيات إلى مجلس النواب؟ ولماذا نصّ القرار على انتهاء ولاية حكومة الوحدة الوطنية دوناً عن المجلس الرئاسي؟ ذلك قد يدل على أن في قرار صالح ارتباكاً، لكنه قد يشير أيضاً إلى ترتيبات تقف وراء القرار مقدمةً لشرعنة حرب جديدة على صلة بتحركات اللواء المتقاعد خليفة حفتر العسكرية في الآونة الأخيرة. وهو ما قد تبرزه محاولة الجواب عن العديد من الأسئلة التي يفرضها هذا القرار الجدلي.

أولى تلك الأسئلة: لماذا استند صالح إلى المدد الزمنية لاتفاق جنيف لإصدار قراره، وقد مرّ أكثر من عامين على انتهاء مدته أليس من اللافت أن يصدر قرار نقل صلاحيات قيادة الجيش إلى يد صالح بالتزامن مع التحركات العسكرية الأخيرة لحفتر في الجنوب الغربي للبلاد، التي عارضها المجلس الرئاسي؟ أليس من اللافت أن يسارع حفتر لإصدار بيان رسمي للترحيب بقرار نقل صلاحيات قائد الجيش إلى صالح؟ وأليس من اللافت أن إعلان انتهاء ولاية حكومة الوحدة الوطنية، جاء بالتزامن مع أوامرها لـ«الجهاز الوطني للقوى المساندة»، الذي يجمع كافة القوى المسلحة في غرب البلاد، للاستنفار وتعبئة قواه لمواجهة أي هجوم محتمل، ما يحيل قوات هذا الجهاز إلى مجرد مليشيات لا شرعية لها؟

لكن السؤال الذي يثير مخاوف كبيرة، هو إلى أين ستكون وجهة حفتر الجديدة، وباعتبار الأحاديث المتواترة عن عزمه اقتحام مدينة غدامس. فهل سيكتفي بالسيطرة على هذه المدينة الغنية بمناجم الغاز والنفط، لدواع وأهداف اقتصادية، أم أنها ستكون محطة للاقتراب من العاصمة طرابلس وانتظار توافقات إقليمية ودولية تلوح في الملف الليبي للانقضاض عليها؟

البعثة الأممية قلقة من التطورات الليبية

أعربت البعثة الأممية لدى ليبيا، أمس الأربعاء، عن قلقها من «الإجراءات الأحادية الأخيرة من جانب أطراف ومؤسسات ليبية»، محذرة من أن تفضي إلى تصعيد التوتر في البلاد. وأضافت في بيان، تعليقاً على إعلان مجلس النواب، أول من أمس الثلاثاء، إصداره قراراً ينهي ولاية حكومة الوحدة الوطنية، أن «الأفعال الأحادية في ظل المناخ القائم تفضي إلى تصعيد التوتر وتقويض الثقة والإمعان في الانقسام المؤسسي والفرقة بين الليبيين»، مؤكدة ضرورة التوافق والحوار ووحدة الصف الليبي. وذكّرت البعثة في بيانها كافة الأطراف السياسية بالتزاماتها بموجب الاتفاق السياسي الليبي، وتعديلاته على نحو يتسق مع جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولفتت إلى أنها «ستواصل مشاوراتها التي تجريها حالياً مع القادة الليبيين والأطراف الإقليمية، بغية التوصل إلى توافق والدفع بالجهود الكفيلة بإنهاء الجمود السياسي القائم».

(العربي الجديد)

تاياني يدعو إيران للتمهل في الرد على اغتيال هنية

كشف نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية الإيطالي أنطونيو تاياني (الصورة)، أمس الأربعاء، أن وزير الخارجية الإيراني علي باقري كني سأله، خلال مكالمة هاتفية، الاثنين الماضي، استمرت لمدة 40 دقيقة، عن مقترحات إيطاليا بشأن الموقف الإيراني من الرد على اغتيال إسماعيل هنية، وأنه قال له «أنتظروا على الأقل لحين انعقاد قمة 15 أغسطس/ آب ومن ثم اتخذوا قراركم. إن مفتاح كل شيء في هذه المسألة يكمن في وقف إطلاق النار في غزة، وإذا تقرر فسيكون من الممكن أن يتغير السيناريو تغيراً جذرياً. ولعل الصورة الآن أكثر وضوحاً للجميع في المنطقة أن الوقت قد حان لإيقاف هذا التصعيد العسكري المستمر». وأضاف تاياني، في مقابلة لصحيفة لا ستامبا، أن «طهران تطالب بالحق في الرد على إسرائيل، وقد حذرت علي باقري كني من التسرع». ورأى أن «وقف إطلاق النار من شأنه إزالة أسباب الهجوم».

(العربي الجديد)

هوكشتاين من بيروت: الحل الدبلوماسي ممكن

هوكشتاين في بيروت، أمس (فرانس برس)

أكدت زيارة المبعوث الأميركي، عاموس هوكشتاين، إلى لبنان، أمس الأربعاء، أن مصير جبهة لبنان ومستقبلها متصلان بمدى تقدم مفاوضات غزة، التي ستنطلق اليوم الخميس في الدوحة

بيروت ـ **العربي الجديد**

برزت زيارة المبعوث الأميركي عاموس هوكشتاين إلى بيروت، أمس الأربعاء، في سياق المحاولات الدبلوماسية، الأميركية خصوصاً، لمنع نشوب الحرب الواسعة بين حزب الله وإسرائيل، والتي تزايدت احتمالاتها إثر اغتيال الاحتلال القائد العسكري الأعلى للحزب فؤاد شكر في 30 يوليو/ تموز الماضي، في الضاحية الجنوبية لبيروت. وشدّد هوكشتاين خلال لقاءاته في بيروت على وجوب خفض أعمال العنف والتصعيد، معتبراً أن «الحل الدبلوماسي ممكن». وقال إثر لقائه رئيس مجلس النواب نبيه بري إن «الصراع بين حزب الله وإسرائيل طال أمده»، مشدّداً على أن «التوصل إلى حل دبلوماسي أمر طارئ... لأنه لم يبق وقت لإضاعته». معتبراً أن «الاتفاق في غزة سيخلق الظروف المناسبة لخفض التوتر بين لبنان وإسرائيل»، في إشارة إلى المفاوضات المرتقبة اليوم الخميس، في العاصمة القطرية الدوحة. وأوضح أن «الصفقة بشأن غزة ستساعد على الوصول إلى حل دبلوماسي في لبنان وستمنع نشوب حرب أكبر وستخلق الظروف لعودة النازحين اللبنانيين إلى الجنوب وعودة سكان الشمال الإسرائيلي إلى منازلهم». وتابع هوكشتاين: «نتفق مع اللبنانيين الذين يريدون العيش في أمان واستقرار، وآن الأوان لنذهب بلبنان في اتجاه أفضل».

وحذّر هوكشتاين من أنه «كلما مرّ وقت على التصعيد... ازدادت احتمالات وقوع حوادث وأخطاء، واستهدافات تطاول أهدافاً غير مقصودة قد تتسبب بسهولة في تصعيد لا يمكن السيطرة عليه». وتابع: «هنا في لبنان، نعتقد أنه يمكننا الوصول إلى نهاية النزاع الآن، اليوم. ندرك أن هناك من يريد ربطه بنزاعات أخرى وهذا ليس موقفنا».

ورداً على سؤال من أحد الصحافيين عما إذا كان بإمكان إسرائيل وحزب الله تجنب الحرب، أجاب هوكشتاين «آمل ذلك، وأعتقد ذلك». وأضاف المبعوث الأميركي «ما زلنا نعتقد أن الحل الدبلوماسي أمر ممكن لأننا نؤمن بأنّ لا أحد يرغب حقاً بحرب شاملة بين لبنان وإسرائيل».

بدوره، جدد بري المطالبة بـ«ضرورة وقف الحرب الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة ولبنان»، مشدّداً على «تمسك لبنان بالتمديد لمهام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) وفقاً للقرار 1701 (الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006)». كما اعتبر هوكشتاين خلال لقائه رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي أن «القرار 1701 هو ضمانة الاستقرار في الجنوب». أما ميقاتي فشدّد على «ضرورة الضغط على إسرائيل لوقف اعتداءاتها». والتقى هوكشتاين قائد الجيش اللبناني العماد جوزاف عون. والزيارة هي الرابعة لهوكشتاين إلى بيروت منذ اندلاع المواجهات بين حزب الله وإسرائيل في 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بعد يوم على بدء عملية طوفان الأقصى في غزة.

وكان ميقاتي قد اعتبر قبل اجتماع مجلس الوزراء، أمس الأربعاء، أن لبنان «أمام فرص قلقة للدبلوماسية التي تتحرك لمنع الحرب ووقف العدوان الإسرائيلي، فالجولات الخارجية مع رؤساء وقادة أجانب وإخوة عرب تكثفت نظراً لخطورة الوضع اللبناني والإقليمي وخطورته على أمن المنطقة».

في غضون ذلك، كشفت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أمس الأربعاء، أن «القيادة الشمالية في الجيش الإسرائيلي تدفع باتجاه نهج أكثر عدوانية ضد حزب الله، مما اتبعته إسرائيل خلال الحرب الحالية (التي اندلعت في 8 أكتوبر الماضي)، كما يقول مسؤولون إسرائيليون حاليون وسابقون». ونقلت الصحيفة عن مسؤول أمني إسرائيلي كبير قوله إن «الرد غير المتناسب (على اغتيال شكر) من قبل حزب الله، يمكن أن يؤدي إلى هجوم إسرائيلي سيؤدي إلى نشوء واقع جديد على الحدود الشمالية».

وقال عاموس يادلين، وهو مسؤول استخباراتي سابق ورئيس شركة مايند إسرائيل، وهي شركة استشارية للأمن القومي، لـ«وول ستريت جورنال»، إن «التوصل إلى اتفاق دبلوماسي، على الرغم من أنه مفضل، غير مرجح في هذه المرحلة». وأضاف أنه «من الناحية الاستراتيجية، يُعتقد أن إسرائيل يجب أن تنتظر إلى ما بعد هجوم حزب الله حتى يكون لديها المبرر اللازم لشن حملة سريعة وقوية، يمكن أن تشله في غضون أيام أو أسابيع بينما تتمتع بدعم الولايات المتحدة».

واعتبرت الصحيفة في تقريرها أن وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير دعا إلى شنّ حرب على حزب الله، كما فعل أعضاء حزب الليكود بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. حتى إن «السياسيين الوسطيين، مثل رئيس حزب الوحدة الوطنية بيني غانتس، دعوا إسرائيل إلى ضرب البنية التحتية اللبنانية، وهي خطوة هجومية من المرجح أن تشعل حرباً». ونقلت «وول ستريت جورنال» عن وزير التعليم الإسرائيلي يوآف كيش، قوله: «لا أرى أي طريقة لإعادة السكان إلى شمال إسرائيل من دون حرب قوية ضد حزب الله في لبنان».

لكن تقرير الصحيفة تطرق إلى تعليقات شخصيات سياسية وأمنية إسرائيلية رافضة لفتح جبهة لبنان، ومنهم وزير الأمن يوآف غالانت، الذي عارض الاثنين الماضي، أولئك الذين يدعون إلى الحرب مع حزب الله. وقال غالانت في جلسة استماع في الكنيست: «ظروف الحرب في لبنان الموجودة اليوم هي عكس ما كانت عليه في بداية الحرب».

وأضاف: «كنت مؤيداً لشنّ هجوم على لبنان في 11 أكتوبر الماضي، لكن الحكومة لم توافق على هذا الطلب، والآن أعارض هذه الخطوة». وحيال هذه التوترات، كشفت شركتا الطيران «إير فرانس» وترانسافيا الفرنسيتين عن استئناف رحلاتهما إلى بيروت، اليوم الخميس، بعد تعليقها منذ 29 يوليو/تموز الماضي «بسبب الوضع الجيوسياسي في لبنان»، حسبما أعلن متحدث باسم شركتي الطيران لوكالة فرانس برس، أمس الأربعاء. وجاء في بيان صحافي لشركة الخطوط الجوية الفرنسية أنه «في هذه المرحلة ورهناً بتطورات الوضع الأمني في الوجهة النهائية، تعتزم الشركة استئناف رحلاتها بين باريس شارل ديغول وبيروت المعلقة منذ 29 يوليو الماضي اعتباراً من يوم الخميس». ميدانياً، استهدفت مسيرة إسرائيلية على مفرق بلدة العباسية في قضاء صور ـ جنوبي لبنان، حيث أُصيب 17 شخصاً، بينهم 4 في حالة حرجة، وفقاً لوزارة الصحة اللبنانية. وأغارت الطائرات الإسرائيلية على عيتا الشعب ورب ثلاثين وحولا وبليدا. وقصفت مدفعياً راشيا الفخار والهبارية.

في المقابل، هاجم حزب الله بأسراب من المسيرات الانقضاضية تجمعاً مستحدثاً لجنود الاحتلال في شمال أبيريم، والتجهيزات التجسسية في موقع المطلة، وتجمعاً لجنود الاحتلال في حرش شتولا، وموقعي البغدادي والرمثا، وثكنة زبدين، ومستوطنة كريات شمونة. وطلب المجلس الإقليمي للجليل الأعلى من سكان 6 مناطق البقاء قرب الملاجئ وتقليل الحركة. وأطلق صاروخ اعتراضي، صباح أمس الأربعاء، في منطقة خليج حيفا. وليل الثلاثاء ـ الأربعاء، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على كفركلا بثلاثة صواريخ سُمع صداها في أنحاء الجنوب اللبناني. وأغار أيضاً على مثلث بلدات الطيري وحداثا ورشاف، وعلى المنطقة الواقعة بين بلدات المنصوري والعزية وزبقين. وطاول قصفه المدفعي كونين وحانين والطيري والخيام ورشاف وعيتا الشعب. وخرق الطيران الحربي جدار الصوت على علو منخفض في أجواء مدينة صيدا ليل الثلاثاء ـ الأربعاء، ملقياً البالونات الحرارية. كما أنفجر صاروخ اعتراضي فوق البحر، قبالة المدينة، ونفذ غارات وهمية فوق قرى الجنوب، ملقياً القنابل الحارقة والمضيئة على الحدود، خصوصاً فوق قرى قضاءي صور وبنت جبيل.

بدوره، هاجم حزب الله ليل الثلاثاء ـ الأربعاء انتشاراً لجنود الاحتلال في موقع جل الدير، وقاعدة جبل نيرية، وهو مقر قيادي كتائبي تشغله حالياً قوات من لواء غولاني، وموقع رويسات العلم.

نصر الله ينظر إلينا

تطرق قائد قاعدة رامات دافيد لسلاح الجو الإسرائيلي، الذي تحظر الرقابة العسكرية نشر هويته، ويشار إليه بالحرف «ب»، ويحمل رتبة عقيد، إلى فيديو صورته طائرة مسيرة تابعة لحزب الله للقاعدة الجوية في 24 يوليو/تموز الماضي، بالقول: «لا أشعر بأن الأمور التي كُشفت تحدث خطراً لا نعرف كيف نواجهه. ونفترض أن (الأمين العام لحزب الله حسن) نصر الله ينظر إلينا، ونحن نسيقه بخطوة واحدة وننتظره»، حسبما قال في حديث لإذاعة «103 أف أم»، أمس الأربعاء.

احتجاجات الحريديم على التجنيد متواصلة

أفادت القناة 12 الإسرائيلية، أمس الأربعاء، بأن «العشرات من المتدينين اليهود (الحريديم) توجهوا في مسيرة احتجاجية رفضاً لتجنيدهم في الجيش، إلى قاعدة ألون العسكرية في شمال إسرائيل» واشتبكوا مع الشرطة الإسرائيلية بالقرب من القاعدة. وأظهرت مقاطع فيديو أشخاص من الحريديم وهم يسيرون باتجاه القاعدة العسكرية، فيما الشرطة تمنعهم من الوصول إليها. كما أظهرت مقاطع أخرى عدداً من الحريديم عند مدخل القاعدة العسكرية واعتقال جنود لأحدهم. وشرع الجيش الإسرائيلي في يوليو/ تموز الماضي بتوزيع استدعاءات لمتدينين من أجل الخدمة بالجيش. وبحسب وسائل إعلام إسرائيلية، فإن نسبة الاستجابة من قبل الحريديم «متدنية للغاية». وفي 6 أغسطس/ آب الحالي اقتحم متدينون يهود مركز تجنيد للجيش في الوسط الإسرائيلي، احتجاجاً على تجنيد طلاب المدارس الدينية.

(الأناضول)

الحدث

الاحتلال يلاحق المطلوبين بالمسيّرات ويستبيح أراضي طوباس وطمون

اغتيال 5 مقاومين في الضفة الغربية

يستمر الجيش الإسرائيلي بملاحقة المقاومين واغتيالهم في الضفة الغربية المحتلة، إذ نعت كتائب القسام، الذراع العسكرية لحركة حماس، مقاوماً استشهد بعد اشتباك مسلح مع الاحتلال في طوباس، فيما قصفت مسيّرة إسرائيلية سيارة كانت تقل أربعة مقاومين في بلدة طمون جنوب طوباس، قبل إعدامهم بالرصاص

رام الله ـ **العربي الجديد**

شهدت مدينة طوباس، أمس الأربعاء، عدواناً شنّه الجيش الإسرائيلي الذي اغتال في عملية عسكرية امتدت لساعات وشملت بلدة طمون جنوب المدينة، خمسة مقاومين فلسطينيين، مستخدماً القصف بالطيران المسيّر والإعدام الميداني، وسط مواجهات اندلعت مع فصائل المقاومة، والتي أعطبت إحدى آليات الاحتلال. وانسحبت قوات الاحتلال الإسرائيلي، قبل ظهر أمس، من مدينة طوباس وبلدة طمون بعد نحو ثماني ساعات من الاقتحام، الذي تخلله اغتيال خمسة مقاومين. ونعت حركة حماس في بيان أمس «الشهيد القسامي فايز فواز دراغمة (أبو الورد)»، الذي استشهد إثر اشتباك مسلح بعد محاصرته بمنزله في مدينة طوباس»، مؤكدة «أن هذه الجريمة لن تمر دون رد».

من جهته قال أمين سر حركة فتح في طوباس، محمود صوافطة، لـ«العربي الجديد»، إن قوات الاحتلال حاصرت منزل الأسير المحرر فايز فواز دراغمة، «ثم أطلقت الرصاص باتجاه المنزل، وقذائف انيرغا، ما أدى لاستشهاده، ثم احتجزت جثمانه». وأشار صوافطة إلى أن «طائرة مسيّرة لجيش الاحتلال الإسرائيلي قصفت مركبة كان يوجد فيها أربعة شبان، ما أدى لإصابتهم، ثم منعت قوات الاحتلال طواقم الإسعاف من الوصول إليهم»، مضيفاً أن تلك القوات «أعلنت استشهادهم واحتجزت جثامينهم، بينما أصيب ثلاثة شبان بجروح بالرصاص وتم نقلهم للمستشفى». من جهة أخرى قال صوافطة إن «القوى الوطنية والإسلامية في محافظة طوباس أعلنت الإضراب الشامل حداداً على أرواح الشهداء الخمسة».

أوضح مدير نادي الأسير الفلسطيني في طوباس، كمال بني عودة، لـ«العربي الجديد»، أن طائرة مسيّرة لجيش الاحتلال قصفت مركبة في طمون، ما أدى لإصابة أربعة شبان ما زالوا مجهولي الهوية». وأضاف: «بعدها منعت قوات الاحتلال طواقم الإسعاف من الوصول إلى المصابين، قبل أن يصل إليهم الجنود، ويعدموهم بإطلاق الرصاص عليهم، ويحتجزوا جثامينهم». وأشار بني عودة إلى أن الاحتلال اعتقل ثلاثة شبان من مدينة طوباس وشاباً من بلدة طمون.

من جانبها، أكدت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» أن الشهيد دراغمة هو أحد عناصر حركة حماس، بينما الشهداء الأربعة الآخرون هم مقاومون يتبعون لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، ولا تزال هوياتهم غير معلنة حتى مساء أمس.

وتأتي عملية اغتيال المقاومين الخمسة بعد يومين من إعلان كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، تنفيذ مقاتليها عملية إطلاق نار في الأغوار بالضفة الغربية المحتلة، قتل فيها مستوطن وأصيب آخر. ووفق المصادر المحلية، فقد دمرت جرافات الاحتلال بنى تحتية وشوارع لدى اقتحام طوباس، فيما تخلل الاقتحام اندلاع اشتباكات مسلحة وتفجير أكثر من عشر عبوات ناسفة محلية الصنع بآليات الاحتلال، والتي سحبها الجيش الإسرائيلي إحداها، بينما نقلت طائرة مروحية عسكرية جنوداً إسرائيليين مصابين.

وأعلنت كتائب القسام، وسرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، وكتائب شهداء الأقصى الذراع العسكرية لحركة فتح، في بيانات منفصلة تصدي مقاتليها لاقتحام قوات الاحتلال لمدينة طوباس وبلدة طمون، بالرصاص والعبوات الناسفة محلية الصنع. وبحسب رواية الاحتلال، قال الجيش الإسرائيلي، صباح أمس، إن قواته «باشرت عملية لإحباط الأنشطة الإرهابية في قريتي طوباس وطمون في منطقة الأغوار». وأضاف المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي، في حسابه على منصة إكس، أنه «حتى الآن قضت القوات على مخرب واحد وأصابت آخرين خلال اشتباكات واعتقلت عدداً من المطلوبين وصادرت وسائل قتالية». وفي طمون قال جيش الاحتلال، في بيان، إنه «نفذ غارات جوية» استهدفت مسلحين، من دون ذكر مزيد من التفاصيل. واستشهد 630 فلسطينياً برصاص القوات الإسرائيلية والمستوطنين في الضفة الغربية منذ السابع أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وفق الأرقام الفلسطينية الرسمية. وتشمل الإحصائية، الفتى شادي شبيحة (17 عاماً)، الذي استشهد برصاص الاحتلال، ليل الثلاثاء ـ الأربعاء، في بلدة عناتا شرقي القدس المحتلة. وأشارت مصادر محلية إلى أن قناصة الاحتلال من داخل مستوطنة بسغات زئيف المقامة على أراضي الفلسطينيين شرقي القدس، أطلقوا الرصاص صوب شادي، بذريعة إلقاء الحجارة على جنود الاحتلال من خلف جدار الفصل والتوسع العنصري. وأمس، أفادت عائلة الشهيد شبيحة، بأن الاحتلال اشترط دفنه خارج البلدة، إلا أن العائلة ترفض استلامه تحت هذا الشرط، وتصر على دفنه في مسقط رأسه في عناتا.

وقالت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان، إنها تنظر «بخطورة بالغة للتصعيد الحاصل جراء الاقتحامات الدموية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي للبلدات والقرى والمخيمات والمدن الفلسطينية، والتي تشهد تصاعداً ملحوظاً في أعداد الشهداء والجرحى». وطالبت المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومؤسساتها المختصة «بتحمل مسؤولياتها في وقف حرب الإبادة وجرائم الاحتلال ومستعمريه وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني».

في موازاة ذلك انسحبت قوات الاحتلال صباح أمس، من مدينة البيرة الملاصقة لمدينة رام الله وسط الضفة الغربية، بعد مداهمة عدة محال تجارية. وذكر بيان لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني أن قوات الاحتلال اعتقلت منذ مساء أمس الأول الثلاثاء وحتى صباح أمس، 12 فلسطينياً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم طفل، وأسرى سابقون. وتوزعت عمليات الاعتقال على محافظات قلقيلية والخليل ونابلس ورام الله والقدس، إلى جانب طوباس. وأشار إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت نحو من 10100 فلسطيني من الضفة الغربية منذ السابع من أكتوبر الماضي. وندت الخارجية الفلسطينية، في بيان منفصل أمس، بقرار وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، الشروع في إقامة مستوطنة جديدة على أراضي بيت لحم، معتبرة أن ذلك «يندرج في إطار سياسة استعمارية توسعية». وأمس، أعلن سموتريتش الشروع في إقامة مستوطنة جديدة على أراضي بيت لحم، معتبراً في منشور على «إكس»، أن ربط الكتلة الاستيطانية «غوش عتصيون» جنوبي الضفة الغربية بالقدس المحتلة «مهمة وطنية»، مشيراً إلى أن المستوطنة الجديدة «ناحال حاليتز» ستكون ضمن «غوش عتصيون».

> دمرت جرافات الاحتلال بنى تحتية وشوارع خلال اقتحام طوباس

> قرر سموتريتش الشروع بإقامة مستوطنة على أراضي بيت لحم

خلال اقتحام الاحتلال مدينة طوباس أمس (زين جعفر/فرانس برس)

هدم في القدس والخليل

هدمت جرافات الاحتلال، أمس الأربعاء، في بلدات العيسوية وسلوان والطور بالقدس المحتلة، بيوتاً متنقلة ومحطّات ومحطة وقود وجزءا من محطة وقود أخرى، ومحلات تجارية وستة منازل. كما هدمت قوات الاحتلال، أمس، أربعة مساكن وخيمة ومنشأتين في مسافر يطا جنوبي الخليل، فيما اقتحم عشرات المستوطنين، بحماية شرطة الاحتلال، المسجد الأقصى، وأدوا طقوساً تلمودية، وسط قيود مشددة عند أبواب البلدة القديمة من القدس وأبواب الأقصى.

رصد

نتنياهو في القدس المحتلة، 4 أغسطس الحالي (أناما غرينبوم/فرانس برس)

ضغوط إسرائيلية لتأجيل قرار «الجنائية الدولية»

حيفا ـ **نايف زيداني**

تجد إسرائيل صعوبة في تقدير موعد اتخاذ قضاة المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي قرارهم بشأن إصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الأمن يوآف غالانت، فيما تمارس تل أبيب ضغوطاً لإرجاء القرار. ونقلت صحيفة هآرتس الإسرائيلية، أمس الأربعاء، عن مسؤولين إسرائيليين وحقوقيين يتابعون القضية، لم تسمّهم، أن ضغوطاً دبلوماسية تُمارس خلف الكواليس على المحكمة، من أجل منع إصدار مذكرات الاعتقال في المستقبل القريب. لكن من الصعب، وفق قولهم، التنبؤ بمدى تأثير الضغوط على قرارات فريق القضاة الذي ينظر في القضية.

وكان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، قد تقدّم قبل نحو ثلاثة أشهر، بطلب إلى القضاة لإصدار مذكرات الاعتقال، بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، فيما قدّمت مجموعة من الدول والمنظمات الدولية آراء قانونية إلى المحكمة بشأنها. ويتوجب على القضاة في الخطوة التالية، النظر في طلب خان والآراء القانونية من أجل اتخاذ قرار في القضية. لكن في إسرائيل يجد المسؤولون صعوبة في تقدير ما إذا كانت العملية ستستمر لأيام أو أسابيع أو أشهر. ولفتت الصحيفة، إلى أن إحدى القضايا الأساسية التي تنبثق من الآراء القانونية هي مسألة صلاحية المحكمة في البت بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني في المقام الأول، والتي ترتبط بها عملياً مسألة صلاحيتها في إصدار أوامر الاعتقال. وقدّمت النرويج وأيرلندا آراء قانونية تعترف بسلطة المحكمة في التعامل مع الصراع، ما أثار غضباً كبيراً في إسرائيل. وساهم الرأي النرويجي، بحسب وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، في قراره، الأسبوع الماضي، إلغاء مكانة ثمانية دبلوماسيين في السفارة النرويجية بإسرائيل، كانوا يمثلون بلادهم لدى السلطة الفلسطينية.

في المقابل، قدمت ألمانيا رأياً يتبنى الموقف الإسرائيلي ويشكك في صلاحية المحكمة النظر في القضية، فيما كانت بريطانيا، الدولة الأولى التي طلبت تقديم رأي قانوني إلى المحكمة، تعتزم تبني الموقف الإسرائيلي. لكن بعد الانتخابات البرلمانية البريطانية، الشهر الماضي، والتي نتجت منها حكومة يقودها حزب العمال، أعلنت الحكومة البريطانية تراجعها عن تقديم رأي إلى المحكمة. وبحسب «هآرتس»، لا توجد سابقة قانونية يمكن فحصها لتقدير المدة التي ستستغرقها العملية. ونقلت عن مسؤول إسرائيلي ضالع في الجهود الدبلوماسية المتعلّقة في القضية، لم تسمّه، قوله: «نأمل أن يخصصوا أسابيع طويلة لهذا الأمر، ولكن من وجهة نظر قانونية بحتة، يمكنهم أيضاً أن يقرروا بعد بضعة أيام أنهم قرأوا كل شيء، ويمضوا قدماً نحو اتخاذ القرار». ومن الأمور الأخرى التي قد تؤثر في عمل المحكمة، وفقاً للصحيفة، «واقعة وفاة اثنين من المطلوبين. فإلى جانب طلب إصدار مذكرات اعتقال بحق نتنياهو وغالانت، طلب المدعي أيضاً إصدار مذكرات اعتقال ضد إسماعيل هنية، الذي قُتل في عملية اغتيال في طهران نسبت إلى إسرائيل، ومحمد ضيف، الذي قتلته إسرائيل الشهر الماضي (حسب الرواية الإسرائيلية)، ويحيى السنوار».

شرق غرب

بروتوكول عسكري بين مصر والصومال

قالت الرئاسة المصرية، في بيان أمس الأربعاء، إن «مباحثات مهمة» حول المواضيع الإقليمية جرت أمس في قصر الاتحادية بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي (الصورة)، ونظيره الصومالي حسن شيخ محمود. وأضاف البيان أن الرئيسين «شهدا مراسم التوقيع على بروتوكول التعاون العسكري بين البلدين»، لافتاً إلى أن السيسي «أكد موقف مصر الداعم لوحدة وسيادة الصومال ورفض التدخل في شؤونه»، علماً أن أزمة شديدة تشوب العلاقات الصومالية ـ الإثيوبية.

(العربي الجديد)

العراق: الإفراج عن ضابط متهم بمجزرة جسر الزيتون

قررت محكمة التمييز في العراق، أمس الأربعاء، الإفراج عن الضابط في قوات التدخل السريع عمر نزار، بعد صدور حكم سابق بحقه العام الماضي، بالسجن المؤبد، عن «مجزرة جسر الزيتون» التي راح ضحيتها العشرات من المتظاهرين في محافظة ذي قار، جنوبي البلاد، عام 2019، رغم اعترافه بارتكاب الجرائم. ولاقى الخبر موجة استياء في الأوساط المدنية وأهالي الضحايا.

(العربي الجديد)

جولة محادثات أمنية بين تركيا والعراق

نقلت وكالة رويترز، أمس الأربعاء، عن مصدر دبلوماسي تركي، لم تسمه، قوله إن مسؤولين رفيعي المستوى من تركيا والعراق سيعقدون محادثات جديدة، في أنقرة اليوم الخميس، لتعزيز التعاون في القضايا الأمنية. ومنذ العام الماضي عقد البلدان ثلاث جولات من الاجتماعات في إطار آلية الحوار، فيما قررت بغداد، مارس/ آذار الماضي، تصنيف حزب العمال الكردستاني «منظمة محظورة في العراق» في خطوة رحبت بها أنقرة.

(رويترز)

السودان: قتلى في قصف مدفعي بمدينة الأبيض

لقى خمسة أشخاص مصرعهم وأصيب العشرات، أمس الأربعاء، في قصف مدفعي شنته قوات الدعم السريع على مدينة الأبيض، بولاية شمال كردفان غربي السودان، والتي تحاصرها تلك القوات منذ الأشهر الأولى لاندلاع الحرب العام الماضي. ووفق شهود عيان، فإن «الدعم السريع» قصفت المدينة عشوائياً، فيما شمل القصف سوق المدينة ومقرات حكومية ومدرسة ثانوية للبنات، أصيب منهن 30 طالبة نقلن للمشافي القريبة.

(العربي الجديد)

اليمن يدعو الأمم المتحدة لنقل مقراتها إلى عدن

دعت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، مساء أمس الأول الثلاثاء، الأمم المتحدة لنقل مقراتها إلى العاصمة المؤقتة عدن، بعد أن سيطر الحوثيون على مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في صنعاء، واعتقلوا عشرات الموظفين في منظمات دولية، بداية الشهر الحالي. وقال وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني، في تصريح نشرته وكالة «سبأ» الرسمية، إن هذه الدعوة تأتي لـ«ضمان المناخ الملائم لأداء مهامها الإنسانية بأمان ويشكل أكثر فعالية لخدمة المحتاجين، وحفاظا على أرواح العاملين فيها».

(فرانس برس)

تقرير

تدخّل روسي يبرّد الأجواء بين «قسد» والنظام السوري

ضغط الروس على «قسد» والنظام السوري، من أجل وقف الاشتباكات بينهما في الحسكة والقامشلي ودير الزور، في أقصى الشمال الشرقي من سورية، وذلك لمنع تدهور الوضع

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**
القامشلي ـ **سلام حسن**

دفع الضغط الروسي «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) إلى تخفيف إجراءات الحصار على مربعي النظام السوري الأمنيين في مدينتي الحسكة والقامشلي في أقصى الشمال الشرقي من سورية، في مقابل تبريد الجبهات بين «قسد» ومليشيات محلية تابعة للنظام في ريف دير الزور الشرقي، التي شنّت هجوماً واسع النطاق على مناطق سيطرة «قسد»، شمال نهر الفرات منذ أكثر من أسبوع.

وأفادت وسائل إعلام النظام، أمس الأربعاء، بأن «قسد» سمحت أمس الأول الثلاثاء، بدخول صهاريج المياه عبر المعابر المؤدية إلى المربعين بعد حصار مشدد استمر نحو أسبوع. ونقلت صحيفة الوطن التابعة للنظام، عن محافظ الحسكة التابع للنظام لؤي محمد صيّوح قوله «إن الحياة الطبيعية عادت إلى أحياء وسط مدينتي الحسكة والقامشلي بعد حصار استمر نحو سبعة أيام»، مشيراً إلى الاتفاق مع «قسد» من طريق «الصديق الروسي» على فتح المعابر ورفع حالة الحصار ودخول مياه الشرب ومخصصات الأفران الحكومية من الدقيق التمويني والوقود، وفتح المعابر أمام المارة والمركبات المدنية والمواد الغذائية. من جهتها، ذكرت مصادر محلية أن حواجز «قسد» ما زالت موجودة بالقرب من المربع الأمني في القامشلي، مشيرة إلى أن الحصار لم يشمل أحياء سكنية، نافية ما تروّجه وسائل إعلام النظام عن هذا الأمر، مؤكدة أنه لا يوجد مدنيون داخل المربعين الأمنيين.

وجاء تخفيف قبضة الحصار بعد لقاء بين القائد العام لـ«قسد» مظلوم عبدي، وقائد القوات الروسية في سورية، الفريق سيرغي كيسيلف، أول من أمس الثلاثاء في القامشلي. وفق مصادر إعلامية مقربة من «قسد». وأشارت هذه المصادر إلى أن عبدي وافق على إنهاء التشديد الأمني في الحسكة والقامشلي في «بادرة حسن نيّة لخفض التصعيد» في شمال شرق سورية. وبذل الجانب الروسي جهوداً كبيرة خلال أسبوع لإنهاء التوتر، مع ضغطه على «قسد» والنظام السوري من أجل وضع حد للاقتتال على الأرض، الذي من شأنه الإخلال بالتوازن المفروض على المنطقة منذ مطلع عام 2019.

ولجأت «قسد» إلى فرض الحصار على المربعين في الحسكة والقامشلي في إجراء «احترازي»، بعد الهجوم الذي شنّه مسلحون مدعومون من النظام والجانب الإيراني على «قسد» في ريف دير الزور الشرقي، وما تلا ذلك من اشتباكات بين الطرفين أدت إلى مقتل وإصابة العشرات من المدنيين. ووفق مصادر في قوات «قسد»، فإن الجانب الروسي «قدم ضمانات بألا تتكرر الهجمات في ريف دير الزور الشرقي»، مشيرة إلى أن الحصار سيرجع إن خرق النظام الاتفاق.

إلى ذلك، ساد الهدوء جبهات الاشتباكات في ريف دير الزور بين «قسد» من جهة والمجموعات المحلية التابعة للنظام من جهة ثانية، وهو ما يعزز الاعتقاد أن رفع الحصار عن المربعين الأمنيين جاء مشروطاً بإنهاء التوتر الميداني والقصف المدفعي والصاروخي في شرق سورية. وتكرر خلال السنوات الماضية سيناريو الحصار على المربعين الأمنيين، التي سمحت «قسد» ببقائهما لأسباب متعددة، أبرزها تسهيل معاملات المواطنين في الدوائر الرسمية، وأيضاً لتفادي غضب تركي في حال سيطرتها على كامل منطقة شرقي الفرات.

وتعليقاً على التطورات بين «قسد» والنظام السوري والأحداث في الشمال الشرقي من سورية، قال المحلل السياسي المقرب من «الإدارة الذاتية» (الكيان السياسي لقسد) إبراهيم مسلم، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «الجانب الروسي يؤدي دور الوسيط في أي خلاف ينشأ» بين «قسد» والنظام السوري لكن «الروس دائماً يضغطون لصالح النظام السوري». ورجّح مسلم حصول «قسد» على «طمأنات من الجانب الروسي مقابل فك الحصار عن المربعين الأمنيين في الحسكة والقامشلي»، مضيفاً: لكن قسد لا تثق بالنظام الذي لم يلتزم طوال السنوات الاتفاقات التي أبرمت بوساطة روسية.

من جهته، قال المحلل السياسي فريد سعدون، الموجود في مدينة القامشلي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن قوات «قسد» طالبت الجانب الروسي بتسليم شيخ قبيلة العكيدات في دير الزور إبراهيم الهفل الذي يقود التمرد عليها، وابتعاد قوات النظام عن ضفة الفرات اليمنى. وأضاف أنه ليس بمقدور الروس تنفيذ هذه الطلبات، فليس من السهل تسليم شيخ قبيلة بمستوى العكيدات لـ«قسد». وأشار إلى أن ما اتُّفق عليه بين الروس و«قسد» في اجتماع، أول من أمس الثلاثاء، هو «عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل نحو أسبوع»، معرباً عن قناعته بأن الجانب الروسي «لم يكن راضياً عن التصعيد الذي حدث في دير الزور من قبل النظام والإيرانيين، لأنه يهدد المشروع الروسي في المنطقة التي تشهد تنافساً من جميع الأطراف للسيطرة والنفوذ».

> إبراهيم مسلم: الروس دائماً يضغطون لصالح النظام السوري

نقطة أمنية للنظام السوري في القامشلي، 27 أبريل 2021 (دليل سليمان/فرانس برس)

إضاءة

تصريحات أبو مرزوق تحيي سؤال ما كان يمكن للقاهرة فعله

مع استمرار المجازر في غزة، واستمرار احتلال الجيش الإسرائيلي لمحور فيلادلفيا، يعود الحديث عما تملكه القاهرة من أوراق ضغط على تل أبيب

القاهرة ـ **عبد الكريم سليم**

جددت مذابح جيش الاحتلال الإسرائيلي الأخيرة في قطاع غزة، وتصريحات القيادي في حركة حماس موسى أبو مرزوق نقاشاً ولد منذ بدء العدوان قبل 10 أشهر حول ما هي الأوراق التي كان يمكن للقاهرة أن تستثمرها في سبيل الضغط لوقف الحرب، وهي أدوات وردت بشكل تهديد باهت وغير جدي على ألسنة مسؤولين مصريين، بدليل أن أياً من تلك التهديدات لم تُترجم أفعالاً رغم الخطر المباشر الذي يمثله عدوان القطاع على الأمن القومي المصري، لا سيما في ظل احتلال إسرائيل محور فيلادلفيا الحدودي، بين القطاع ومصر، في انتهاك واضح لاتفاقية كامب ديفيد للسلام بين القاهرة وتل أبيب. وكان بإمكان القاهرة أن تلوّح بشكل جدي بتعليق تلك الاتفاقية وبإعادة النظر بالعلاقة التي تربطها بتل أبيب، لو أرادت ممارسة ضغط حقيقي لوقف الحرب على قطاع غزة. أوراق ضغط استذكرها أبو مرزوق بكلامه قبل أيام، عن امتلاك مصر القدرة على وقف المجازر في قطاع غزة في يوم واحد، ومطالبته بانحياز مصر لجانب الشعب الفلسطيني، وعدم الاكتفاء بدور الوسيط، وهي التصريحات التي أثارت جدلاً.

وكانت القاهرة قد لوّحت قبل شهور بشكل رسمي، عبر قنوات دبلوماسية وإعلامية، بتجميد معاهدة كامب ديفيد أو بعض بنودها، لا سيما في ما يتعلق بالترتيبات الأمنية، وكذلك التضامن مع دعوى جنوب أفريقيا، التي رفعتها أمام محكمة العدل الدولية، بداية العام الحالي، ضد إسرائيل، بتهمة خرق إسرائيلي لمعاهدة منع الإبادة الجماعية الموقعة عام 1948، وذلك لمنع إسرائيل من اجتياح مدينة رفح جنوبي القطاع. لكن قوات الاحتلال ضربت بهذه التهديدات عرض الحائط، إذ لم تكتف باجتياح رفح، بل تجاهلت تل أبيب جميع خطوط القاهرة الحمراء باحتلال ممر فيلادلفيا، والاستيلاء على معبر رفح من الجانب الفلسطيني وتدميره، ما زاد من حرج موقف القاهرة. واضطرت مصر على لسان وزير خارجيتها السابق سامح شكري، لنفي تلويح مصر بتجميد العمل باتفاقية السلام، كذلك بقي الانضمام إلى دعوى جنوب أفريقيا حبراً على ورق.

ورأى الرئيس السابق لقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، حسن نافعة، أن مصر «لم تعد وحدها قادرة على وقف الحرب»، لكنها تستطيع ذلك عبر تحرك «جماعي عربي يتبنى مواقف حازمة من الإجرام الصهيوني»، مثل قطع العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني ووقف التطبيع بشكل فوري وضمن مهلة قصيرة ومحددة. وأضاف، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن أوان التحرك الفردي قد فات «سواء من جانب مصر أو من قبل دول عربية أخرى، رغم معاناة العمل العربي المشترك من أزمة شديدة، وافتقاده لأي قيادة قادرة على حشد الأمة خلف القضية الفلسطينية كما حدث خلال عهود سابقة».

بدوره، اعتبر نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عمرو هاشم ربيع، أن مصر لا تملك أوراقاً أو عصا سحرية لوقف الحرب على غزة. ورجح في حديث لـ«العربي الجديد» أن تكون تصريحات أبو مرزوق «ورقة للضغط على القاهرة لتبنّي مواقف أكثر تشدداً ضد الاحتلال، بيد أنها تتجاهل أن إنهاء الحرب يشكل أولوية لدى مصر». أما مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، السفير السابق حسين هريدي، فقد نفى تلويح مصر رسمياً في أي وقت من الأوقات بتجميد العمل باتفاقية السلام، موضحاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «لا توجد آلية في الاتفاقيات الدولية أو ضمن معاهدة السلام تتحدث عن التجميد، بل تتيح الاتفاقية إعادة التفاوض على بنود». وأضاف أن اتفاقية السلام «لا تعد ورقة مصرية يمكن مفاوضة تل أبيب بها، إذ تعكس الاتفاقية توجهاً استراتيجياً للدولة المصرية». وانتقد هريدي تصريحات أبو مرزوق، بوصفها «غير موفقة»، وأن غرضها فقط «تحميل مصر فوق طاقتها»، في وقت لا تمتلك فيه القاهرة هذه القدرة.

جندي مصري على الحدود مع القطاع، 4 يوليو 2024 (جوسيبي كاكاس/فرانس برس)

تقرير

يترافق انعقاد المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي لقبول ترشيح كامالا هاريس رسمياً للانتخابات الرئاسية، مع مخاوف من حالة انقسام داخل المؤتمر على خلفية مطالب بشأن السياسة الخارجية، ولا سيما من قبل بعض المندوبين في ولايات رئيسية، وحركة «غير ملتزم» التي صوّتت خلال الانتخابات التمهيدية بـ«غير ملتزم» ضد الرئيس جو بايدن، احتجاجاً على سياسة إدارته. وتشمل المخاوف أيضاً الخشية من الاحتجاجات المرتقبة ضد حرب الإبادة في قطاع غزة، التي ستُنظّم قرب مقر انعقاد المؤتمر في شيكاغو

مؤتمر الحزب الديمقراطي

خشية من تكرار مشهد عام 1968

واشنطن ـ **محمد البديوي**

رغم إعلان الديمقراطيين نائبة الرئيس الأميركي جو بايدن، كامالا هاريس، مرشحة الحزب للرئاسة الأميركية، إلا أن منظمي المؤتمر الوطني الديمقراطي المقرر عقده بين 19 و22 أغسطس/آب الحالي في شيكاغو، يحاولون تفادي ظهور فوضى واحتجاجات وانقسامات داخل المؤتمر. ويرغب الحزب في ظهور جميع الموجودين في مؤتمر الحزب الديمقراطي «متحدين» خلف هاريس، والتي تواجه سباقاً صعباً أمام المرشح الجمهوري دونالد ترامب، لا سيما أن مؤتمر الحزب الجمهوري، منتصف يونيو/ حزيران الماضي، أظهر حالة الاتحاد خلف الرئيس السابق، للعودة إلى البيت الأبيض.

وأعلنت أكثر من 50 منظمة، التخطيط لحضور نحو 40 ألف شخص إلى شيكاغو، للمطالبة بوقف إطلاق النار في قطاع غزة، ومطالب أخرى تتعلق بالمناخ والمجتمع، ووقف الحروب. إلا أن تخوفات الديمقراطيين تتركز بشكل أكبر حول «حالة الإحراج» والفوضى والانقسامات التي قد تحدث داخل المؤتمر نفسه، من قبل المندوبين الذين حصلوا على أصوات الناخبين الأساسيين، في عدد من الولايات من بينها ميشيغان ومينيسوتا وهاواي، والبالغ عددهم 30 مندوباً، لديهم مطالب رئيسية يطالبون بتنفيذها قبل الاستجابة لمطالب عدم إظهار حالة انقسام داخل مؤتمر الحزب الديمقراطي.

ويرتبط توقيت مؤتمر الحزب الديمقراطي والأحداث المحيطة به، ذهنياً، بالمؤتمر الوطني للحزب في شيكاغو عام 1968، والذي تسبب في خسارة الديمقراطيين للانتخابات الرئاسية بعد تسليط الضوء على الاحتجاجات التي شهدها محيط المؤتمر. وانتهت تلك الاحتجاجات حينها باعتداءات الشرطة على متظاهرين ضد الحرب في فيتنام، بُثّت مباشرة على الهواء وتسببت، مع الفوضى التي شابت اختيار المرشح الديمقراطي للرئاسة، في خسارة الديمقراطي هيوبرت همفري الانتخابات وفوز الجمهوري ريتشارد نيكسون. ويقارن سياسيون بينها وبين الأوضاع الحالية، في ظل استمرار الحراك ضد الإدارة الأميركية للمطالبة بوقف الإبادة الجماعية في غزة، والتخطيط لحضور الآلاف في مسيرات في محيط المؤتمر.

وحاول الديمقراطيون تفادي تكرار سيناريو مشهد 1968 من خلال اختيار مرشح الرئاسة افتراضياً في الخامس من أغسطس الحالي، بالإضافة لضمان وجود اسم مرشح الحزب على بطاقة الاقتراع في ولاية أوهايو التي ينص قانونها على موعد السابع من أغسطس موعداً نهائياً لقبول أسماء المرشحين على بطاقة الاقتراع.

من جهتها، أعلنت شرطة شيكاغو، في ما يبدو أنه خشية من تكرار فوضى العام 1968، استعدادها التام للتعامل مع حشود المتظاهرين المتوقعة، بما في ذلك تعديل سياسة الاعتقالات الجماعية في المدينة، وأنه سيكون هناك اعتقال جماعي لأي حالات انتهاك للقانون مثل إغلاق الطرق والأماكن، حتى لو لم تكن هناك أعمال عنف. وقال مشرف الشرطة في المدينة لاري سنيلينغ، في مؤتمر صحافي، يونيو الماضي: «لا تخطئوا، نحن مستعدون»، معتبراً أن «الاعتقال الجماعي هو الملاذ الأخير». وأضاف: هناك احتمال لوقوع أعمال عنف، ونحن مستعدون للتعامل معها».

مطالب مندوبين

يطالب مندوبون في مؤتمر الحزب الديمقراطي بعدة أمور رئيسية، أهمها وقف إطلاق النار في قطاع غزة وحظر تصدير الأسلحة إلى إسرائيل، بالإضافة لإحداث تغيير في أجندة الديمقراطيين في ما يخص السياسة الخارجية الأميركية.

كما يطالبون بوقت لهم للتحدث بصفتهم مندوبين، وأوراق اعتماد لحركة «غير ملتزم» (التي صوّتت بورقة غير ملتزم في تصويت احتجاجي ضد بايدن في الانتخابات التمهيدية قبل انسحابه لصالح هاريس)، ومكان مخصص لتانيا حاج حسن، طبيبة العناية المركزة للأطفال التي تطوعت في القطاع، كما وعدوا بتنظيم مؤتمرات صحافية ووقفات احتجاجية على ضوء الشموع، وتقديم شهادات عن الحياة في غزة. ويقول عباس علوية، أحد المندوبين عن ولاية ميشيغان (غير ملتزم)، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن «ما يمكن أن أقوله الآن إننا كمندوبي (مبادرة) غير ملتزمين نتناقش مع اللجان للاستجابة لمطالبنا، داخل المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي». ويضيف: «نحن غير راضين عن استمرار الإبادة الجماعية في غزة، ونطالب بالاستجابة لمطالبنا». تضم ولاية مينيسوتا أكبر عدد من المندوبين غير الملتزمين، وهو 11 مندوباً في مؤتمر الحزب الديمقراطي. أما ولاية ميشيغان وهي ولاية متأرجحة، فلديها مندوبان فقط، ولكنها ذات أهمية كبيرة، نظراً لنسبة العرب والمسلمين فيها، والتي يمكن أن تتحكم في الفائز بالانتخابات الرئاسية بالولاية.

وفي الوقت ذاته، رفض قاضٍ فيدرالي، يوم الثلاثاء الماضي، طلب مجموعات تسعى إلى تنظيم احتجاجات مناهضة لإسرائيل، قرب مقر انعقاد مؤتمر الحزب الديمقراطي في مساحة قريبة من ساحة يونايتد بشيكاغو، وذلك بشارع قرر جهاز الخدمة السرية وجهات إنفاذ القانون المحلية إغلاقه أثناء المؤتمر كجزء من المحيط الآمن. وتقدمت بالطلب مجموعات «التحالف ضد القمع العنصري والسياسي» و«لجنة مناهضة الحرب» و«الطلاب من أجل مجتمع ديمقراطي» في جامعة إلينوي في شيكاغو، إلى جانب «شبكة المجتمع الفلسطيني» في الولايات المتحدة. وبعد رفض الطلب أعلنت هذه الحركات أنها ستتوافد للتظاهر مع عدد آخر من الحركات التي قررت الوجود في شيكاغو.

تقدم هاريس

أظهر استطلاع رأي لوكالة أسوشييتد برس ومعهد نورك لأبحاث الشؤون العامة، صدرت نتائجه ليل الثلاثاء-الأربعاء، أن كامالا هاريس (الصورة) هي المرشحة الأكثر صدقاً وانضباطاً والتزاماً بالديمقراطية في الحملة الانتخابية الرئاسية. وتتمتع هاريس، وفق الاستطلاع، بميزة عن منافسها دونالد ترامب في قضايا العرق والمساواة والاجهاض والرعاية الصحية، بينما ترامب أفضل للتعامل مع الاقتصاد والهجرة.

خلال تجمّع انتخابي لهاريس في نيفادا، 10 أغسطس الحالي (روندا تشرشل/فرانس برس)

> عباس علوية: غير راضين عن استمرار الإبادة في غزة

> ستُعقد مؤتمرات صحافية لمرشحي الرئاسة المستقلين

مسيرة ضد الحرب

وقررت مجموعة من الناشطين الذين تظاهروا في شيكاغو خلال احتجاجات مؤتمر الحزب الديمقراطي التاريخية عام 1968، والقي القبض عليهم في أحداث التظاهرات التاريخية حينها، المشاركة في ائتلاف المسيرة التي تطالب بوقف إطلاق النار في قطاع غزة. كما ستشارك منظمة كود بينك بالمسيرة، والتي شاركت في عدد من المسيرات ضد الحروب في السنوات الماضية خلال فعاليات المؤتمر الديمقراطي. وقال مسؤولون في «كود بينك»، إن مجموعات من الحركة من مختلف أنحاء البلاد، ستشارك إلى جانب يهود من أجل وقف إطلاق النار وحركة الشباب الفلسطيني وآخرين، في التظاهرات خارج مقر انعقاد مؤتمر الحزب الديمقراطي بشيكاغو.

وعلى جانب آخر، يشارك مرشحو الرئاسة المستقلون الداعمون لفلسطين في «مؤتمر بديل»، خارج مقر المؤتمر الوطني الديمقراطي، إذ سيشهد يوما 18 و19 أغسطس الحالي، عقد مؤتمرات صحافية لكل من المرشحين المستقلين للانتخابات الرئاسية، البروفيسور كورنيل ويست، وجيل ستاين، وكلاوديا دي لا كروز. ويطالب هؤلاء المرشحون في برامجهم بوقف الإبادة الجماعية في قطاع غزة، كما يعرضون خططهم للانتخابات الرئاسي، المقررة في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.

ويتضمن المؤتمر الوطني الديمقراطي خطابات يلقيها ثلاثة رؤساء، هم بايدن والرئيس الأسبق باراك أوباما، والرئيس الأسبق بيل كلينتون، إلى جانب وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون، والتي كانت مرشحة الحزب الديمقراطي عام 2016، والتي خسرت أمام ترامب. ومن المقرر أن يلقي بايدن وهيلاري كلينتون خطابيهما، الاثنين المقبل، فيما سيلقي أوباما خطابه يوم الثلاثاء المقبل، وبيل كلينتون يوم الأربعاء. ومن المتوقع أن يلقي مرشح هاريس لمنصب نائب الرئيس، حاكم ولاية مينيسوتا تيم وولز، كلمة قبول الترشح ليلة الأربعاء، بينما ستصعد هاريس على المنصة يوم الخميس المقبل، الليلة الأخيرة من المؤتمر، لتقبل الترشح رسمياً لأول مرة، رغم أن الحزب اختارها مرشحة رسمية له، افتراضياً في الأسبوع الأول من الشهر الحالي.

الحدث

أوكرانيا تخطط لمنطقة عازلة في كورسك

تخطط أوكرانيا لإنشاء منطقة عازلة أو إدارة عسكرية في كورسك الروسية، وفقاً لتصريحات قادتها، أمس الأربعاء، في خطوة تشي بأزمة حدودية طويلة

بعد تسعة أيام على التوغل المفاجئ للجيش الأوكراني في منطقة كورسك الروسية، بدأت كييف تناقش احتمال إقامة «إدارة عسكرية» في المقاطعة، في صورة مشابهة للنماذج الروسية القائمة في لوغانسك وخيرسون ودونيتسك وزابوريجيا الأوكرانية. وأمس الأربعاء، أفاد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، بأنه عقد اجتماعاً بشأن الوضع الأمني والإنساني في منطقة كورسك. وذكر عبر منصة تليغرام أنه «يتوجب تأمين الأمن والمساعدات الإنسانية، وإنشاء إدارات عسكرية إذا لزم الأمر» في كورسك. كما كشف وزير الداخلية الأوكراني، إيغور كليمينكو، عبر «تليغرام»، أن «إنشاء منطقة عازلة في منطقة كورسك هو خطوة لحماية مجتمعاتنا الحدودية من القصف المعادي اليومي». وأكدت نائبة رئيس الوزراء الأوكرانية، إيرينا فيريشتشوك، أنه «سيسمح بإجلاء المدنيين من منطقة كورسك الروسية إلى روسيا وأوكرانيا، وبدخول المنظمات الإنسانية الدولية إلى المنطقة». في غضون ذلك، واصل الجيش الأوكراني تقدمه في المقاطعة الروسية، مع ادعاء قائده الجنرال أولكسندر سيرسكي، عبر منصة تليغرام، أن جنوده تقدموا ما بين كيلومتر وكيلومترين في مختلف أرجاء كورسك. وأسروا أكثر من مائة جندي روسي. وكشف عن تدمير طائرة روسية من طراز سو 34. ونشر التلفزيون الأوكراني الرسمي، أمس الأربعاء، لقطات لجنوده وهم ينزلون العلم الروسي من على مبنى رسمي في بلدة سودجا الروسية، التي تبعد 10 كيلومترات عن الحدود الأوكرانية، وهي مركز لنقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا عبر أوكرانيا. على المقلب الآخر، أفاد الحرس الوطني الروسي، بأنه عزز إجراءات الأمن عند محطة كورسك للطاقة النووية التي تبعد نحو 35 كيلومتراً فقط عن جبهة القتال. ورأى أبتي علاء الدينوف، قائد قوات «أحمد» الشيشانية، أن أوكرانيا خططت لاستيلاء على محطة كورسك النووية واستخدامها ورقة ضغط. وأضاف عبر منصة تليغرام، أمس الأربعاء، بقوله «تلقينا معلومات تتعلق بالجدول الزمني الكامل للعملية (الأوكرانية في كورسك)، وما الذي كان يخطط له وباي قوات... في 11 أغسطس كان من المفترض الاستيلاء على محطة كورشاتوف للطاقة النووية (الواقعة قرب كورسك)». وتابع: «اليوم هو 14 أغسطس... ويمكن القول إن هذه الحرب الخاطفة التي شنها زيلينسكي، والتي أراد من خلالها الاستيلاء على محطة كورشاتوف للطاقة النووية وتقديم إنذار نهائي لروسيا، باءت بالفشل». أما وزارة الدفاع الروسية فذكرت في بيان أن القوات الروسية، مدعومة بالطيران والمسيرات والمدفعية، «أحبطت محاولات مجموعات متنقلة معادية بمركبات مدرعة للدخول في عمق الأراضي الروسية».

وأعلن حاكم مقاطعة بيلغورود الحدودية الروسية، فياتشيسلاف غلادكوف، حال الطوارئ، أمس الأربعاء، واصفاً الوضع بـ«الصعب والمتوتر للغاية». وتزامن ذلك مع إجلاء نحو 200 ألف روسي من الحدود الروسية ـ الأوكرانية. في السياق، اعتبر الرئيس الأميركي جو بايدن، مساء أول من أمس الثلاثاء، أن التطورات في روسيا «تخلق معضلة حقيقية» بالنسبة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين. ورفض بايدن التعليق بإسهاب للصحافيين على «عملية سرية جارية حتى تنتهي»، وفق قوله. وأمس الأربعاء، ناقش أندريه يرماك مدير مكتب الرئيس الأوكراني وضع كورسك، مع جيمس أوبراين مساعد وزير الخارجية الأميركية للشؤون الأوروبية والأوراسية، في كييف.

من جهته، رأى معهد دراسة الحرب، وهو مركز أبحاث مقره واشنطن، أن التوغل على الأرجح سيغير آليات الحرب. وأضاف المعهد في تقرير نُشر مساء الثلاثاء، أنه «من المرجح أن تظل السلطات الروسية معارضة بشكل كبير لسحب وحدات عسكرية روسية منخرطة في القتال من (دونيتسك)، وعلى الأرجح ستستمر في نشر أعداد محدودة من القوات غير النظامية في كورسك».

وكانت وزارة الدفاع الروسية، قد أعلنت أمس الأربعاء، عن تدمير 117 مسيرة و4 صواريخ أوكرانية في أجواء ثمانية من الأقاليم الروسية خلال ليل الثلاثاء ـ الأربعاء، معظمها في مناطق كورسك وفورونيج وبيلغورود ونيجني نوفغورود. بدورها، اعتبرت المشرعة الروسية ماريا بوتينا، أمس الأربعاء، أن الغرب متورط في التوغل الأوكراني في الأراضي الروسية ذات السيادة. وقالت بوتينا في حديث لوكالة رويترز: «هم متورطون»، مضيفة أنه «عندما درست في الولايات المتحدة ، كانت القاعدة الرئيسية هي: (لا توخز الدب). ماذا يفعل الغرب اليوم؟ إنه يوخز الدب». وقالت بوتينا، التي أمضت 15 شهراً في سجن أميركي لعملها عميلة روسية وهي الآن نائبة عن حزب روسيا الموحدة الحاكم، إن الهجوم على روسيا كان عملاً من أعمال «الإرهاب الدولي» لأن البنية التحتية المدنية تعرضت للهجوم. وقالت بوتينا باللغة الإنكليزية: «يجب أن يكون ردنا في المجال العسكري، وهو ما يعني اليوم إجبار القوات الأوكرانية على الخروج وتحميل المسؤولية للمسؤولين الحقيقيين عن فرض هذا الصراع وتصعيده». أما في ما يتعلق بمحطة زابوريجيا الأوكرانية للطاقة النووية، فقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مساء أول من أمس الثلاثاء، أن الأدلة لا تزال تشير إلى أن الحريق الذي اندلع، الاثنين الماضي، في المحطة التي تسيطر عليها روسيا في أوكرانيا، لم يبدأ في قاعدة برج التبريد أو بواسطة جسم غريب. ونقلت الوكالة عن رئيسها رافاييل غروسي قوله في بيان، إن «الأدلة التي تم جمعها تعزز استنتاجنا بأن الحريق الرئيسي من المرجح أنه لم يكن في قاعدة برج التبريد». وأضافت أنه «أمكن رؤية أجسام أو مواد غريبة» في البرج المتضرر. وذكرت الوكالة أن الإدارة الروسية للمحطة أبلغتها بأن البرج ربما يحتاج إلى التفكيك.

(رويترز، أسوشييتد برس، فرانس برس)

آلية أوكرانية على الحدود مع روسيا، 13 أغسطس 2024 (روعات بيليبي/فرانس برس)

> قررت كييف إنشاء ممرات آمنة للمدنيين للخروج من كورسك

إضاءة

عودة سياسية مزدحمة في فرنسا

عاد الضجيج السياسي إلى فرنسا بعد هدنة الألعاب الأولمبية، في انتظار تشكيل الحكومة الجديدة، بموجب نتائج التشريعيات الأخيرة

باريس ـ **أرليت خوري**

مع إسدال الستار على الألعاب الأولمبية التي استضافتها باريس بين 26 يوليو/ تموز الماضي و11 أغسطس/آب الحالي، يعود همّ الأزمة السياسية في فرنسا التي نشبت على خلفية الانتخابات التشريعية المبكرة، التي أُجريت في 30 يونيو/حزيران و7 يوليو/تموز الماضيين. مع انتهاء الألعاب الأولمبية انتهت الهدنة التي أعلنها الرئيس إيمانويل ماكرون متذرعاً بالحدث الرياضي الضخم، وهي هدنة وافقت القوى السياسية المعارضة ضمناً عليها، لأخذ قسط من الراحة، ثم لإجراء اجتماعات وتحضير المرحلة المقبلة التي قد تكون أكثر شراسة سياسياً مما ساد قبل بدء الأولمبياد في 26 يوليو الماضي، أي مع حلول الجبهة الشعبية الجديدة اليسارية في المرتبة الأولى متقدمة على ائتلاف ماكرون واليمين المتطرف، وهو ما رفض ماكرون الاعتراف به واقعاً سياسياً يحتّم عليه تسمية مرشح الجبهة اليسارية لتأليف الحكومة، بذريعة أن الجبهة الشعبية حققت فوزاً نسبياً لا مطلقاً (193 نائباً)، وهذا ما عدّه كثيرون هرطقة دستورية، ذلك أن فكرة الغالبية المطلقة تسري على التصويت داخل البرلمان على مشاريع القوانين وتعديل الدستور، لا على تصنيف القوى السياسية الفائزة، بدليل أن حكومات ماكرون منذ 2019 تألفت بموجب فوز انتخابي نسبي بـ250 نائباً من أصل 577 (بينما الغالبية المطلقة تتطلب 289 نائباً).

كما استمر الرئيس الفرنسي في النهج الذي اعتمده عقب الانتخابات، واستند على التسويف والتجاهل لكون الجبهة الشعبية (اليسارية) هي القوة السياسية الأجدر بتشكيل الحكومة الجديدة. وبالتالي، فإن ماكرون أثبت على امتداد الهدنة أنه ليس بصدد العدول عن موقفه الداعي إلى تشكيل حكومة ائتلافية واسعة، مفتوحة على كافة القوى، باستثناء اليسار الراديكالي ممثلاً بحزب فرنسا غير الخاضعة واليمين المتطرف ممثلاً بـ«التجمع الوطني».

وترددت أسماء شخصيات عدة منها الوزير السابق، رئيس المجلس الإقليمي لمنطقة هو دو سين، كزافييه برتران، وكذلك الوزير السابق، المسؤول في الاتحاد الأوروبي ميشال بارنييه وكلاهما من اليمين الجمهوري، إضافة إلى اسم رئيس الحكومة الاشتراكي السابق برنار كازنوف، لتولي رئاسة هذه الحكومة الائتلافية. في المقابل، فإن «الجبهة الشعبية» المكوّنة من «فرنسا غير الخاضعة» والحزبين الاشتراكي والشيوعي وحزب أنصار البيئة، لم تتمكن من إنجاز برنامج سياسي مشترك يشكل خطة عمل للحكومة المقبلة في حال ألفتها، لكنها توافقت على اسم رئيسة لهذه الحكومة بشخص الموظفة الكبيرة في بلدية باريس لوسي كاستيه. وبما أن كاستيه، البالغة من العمر 37 عاماً، غير معروفة من قبل الفرنسيين، إذ لم يسبق لها أن شغلت أي منصب عام، فإنها عملت خلال الهدنة السياسية على تنظيم زيارات إلى المناطق المختلفة وعلى تكثيف إطلالاتها التلفزيونية، للتعريف بنفسها وإقناع الرأي العام بمقدرتها على تولي رئاسة الحكومة. ولكن المقصد الفعلي لهذا التحرك كان الإبقاء على الضغط على ماكرون وتحالفه «معاً من أجل الجمهورية»، والقول إن الجبهة لا تزال على إصرارها حول شرعية توليها تشكيل الحكومة المقبلة. ومن المنطلق نفسه، وغداة تسليم باريس الشعلة الأولمبية إلى مدينة لوس أنجلوس الأميركية، مستضيفة الألعاب الأولمبية المقبلة في عام 2028، بادرت كاستيه إلى إعادة تذكير الرئيس الفرنسي بالواقع، عبر رسالة وجّهتها إلى نواب وأعضاء مجلس الشيوخ، باستثناء اليمين المتطرف، داعية إياهم إلى العمل معاً من أجل حالة العرقلة والجمود التي سادت عقب الانتخابات. ودعت الرسالة التي حملت، إضافة إلى توقيع كاستيه، توقيع رؤساء القوى اليسارية البرلمانية، إلى عدم الاستمرار في تجاهل الإرادة التي عبّر عنها الفرنسيون عبر صناديق الاقتراع بإعطائهم العدد الأكبر من المقاعد النيابية، مبدية استعداد الجبهة إلى مد يد العون للقوى السياسية الأخرى للتعويض عن افتقارها لغالبية برلمانية مطلقة. بالتالي، فإن الجبهة الموحدة باتت على غرار ماكرون، تدعو بدورها إلى حكومة ائتلافية في فرنسا وبرئاسة أحد وجوهها، مؤكدة استعداد كاستيه فور تكليفها لإجراء مفاوضات برلمانية شفافة لبلورة برنامج عمل، يتركز على خمسة محاور رئيسية هي: تحسين القدرة الشرائية، وتسريع وتيرة التحولات البيئية، وإصلاح قطاع التعليم العام، وأيضاً القطاع الصحي، وإحلال نظام ضريبي أكثر عدلاً من النظام القائم حالياً.

هذه المبادرة تنطوي على جرأة مؤكدة وتجعل من صياغة البرنامج الحكومي عملية غير مقتصرة على مكونات «الجبهة الشعبية» بل تشمل مجمل القوى السياسية. وسرعان ما عمل رئيس الحكومة غابريال أتال للرد عليها بمبادرة مضادة. ففي رسالة وجّهها إلى الكتل النيابية المختلفة، باستثناء اليمين المتطرف وأيضاً «فرنسا غير الخاضعة»، عرض أتال بدوره على القوى السياسية العمل على إرساء برنامج مشترك. واقترح أتال على القوى البرلمانية إرساء «ميثاق عمل من أجل الفرنسيين» يتيح لأعضاء البرلمان إمكانية صياغة تسويات لإنجاز الورش التالية: إعادة إحلال السيادة الاقتصادية وإصلاح مالية البلاد العامة، والدفاع عن قيم العلمانية وتجديد المؤسسات، وتحسين نوعية معيشة الفرنسيين على صعيد القدرة الشرائية والسكن والعمل، والنهوض بالبيئة والأمن والخدمات العامة وفي مقدمتها التعليم والصحة. وتوحي الاستعانة برئيس حكومة تصريف الأعمال للتوجه إلى البرلمانيين، بأن ماكرون ليس في عجلة من أمره ولا يأبه لضغوط القوى اليسارية، وهو مستمر في محاولته الالتفاف على الواقع البرلماني الذي أفرزته الانتخابات، وفرض تصوره لما ينبغي أن يكون عليه شكل الحكومة المقبلة.

> ماكرون متمسك بحكومة بلا اليسار الراديكالي واليمين المتطرف

أنصار الجبهة الشعبية في باريس، 7 يوليو 2024 (الأناضول)

شرق غرب

كيشيدا يتنحى عن رئاسة وزراء اليابان

أكد رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا (الصورة)، أمس الأربعاء، الانسحاب من السباق الانتخابي للبقاء رئيساً للحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم، ما يعني حكماً تنحيه عن منصبه. ومن المقرر أن يجري الحزب الذي يحكم اليابان بشكل متواصل تقريباً منذ عام 1945 انتخابات الشهر المقبل لاختيار رئيس للحزب، على أن يصبح الفائز رئيساً للوزراء. وقال كيشيدا لصحافيين في طوكيو: «من الضروري أن تظهر للناس أن الحزب يتغير... والخطوة الأولى هي أن أتنحى».

(فرانس برس)

عسكري أميركي يعترف بتسريبه أسراراً للصين

أقر المحلل في استخبارات الجيش الأميركي، الرقيب كوربين شولتز، مساء الثلاثاء، بذنبه في تسريب معلومات دفاعية حساسة للصين، بينها وثائق عن أنظمة أسلحة واستراتيجيات عسكرية أميركية. ووفقاً لوثائق القضية، سرب شولتز عشرات الوثائق العسكرية الأميركية الحساسة إلى شخص يعيش في هونغ كونغ ويعتقد أنه مرتبط بالحكومة الصينية مقابل 42 ألف دولار حسب وزارة العدل. وألقي القبض على شولتز الذي يحمل تصريحاً أمنياً سرياً للغاية في مارس/آذار الماضي في فورت كامبل، وهي قاعدة عسكرية على الحدود بين ولايتي كنتاكي وتينيسي.

(فرانس برس)

مناورات كورية جنوبية ـ أميركية

أعلن الجيش الكوري الجنوبي، أمس الأربعاء، أنه أجرى تدريبات مشتركة مع الجيش الأميركي باستخدام الذخيرة الحية والمناورة. وذكر في بيان، أن التدريبات جرت بين 9 و14 أغسطس/آب الحالي، في بوتشيون، على بعد حوالي 30 كيلومتراً، جنوبي الحدود بين الكوريتين. وسيشارك الجيشان في مناورات «أولتشي فريدوم شيلد» السنوية في كوريا الجنوبية، بين 19 و29 أغسطس الحالي.

(قنا)

لا نزاهة في رئاسيات فنزويلا بحسب الأمم المتحدة

توصلت لجنة تابعة للأمم المتحدة في تقرير نُشر مساء أول من أمس الثلاثاء، إلى أن المجلس الانتخابي الوطني في فنزويلا، لم يُظهر «الشفافية والنزاهة» المطلوبتين خلال إصداره نتائج الانتخابات الرئاسية، التي أُجريت في 28 يوليو/تموز الماضي، المتنازع عليها. وذكر التقرير أن «عملية إدارة النتائج التي أجراها المجلس الانتخابي الوطني فشلت في تحقيق تدابير الشفافية والنزاهة الأساسية واللازمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية».

(فرانس برس)

أفغانستان متمسكة بحكم الشريعة

أكّد رئيس الوزراء الأفغاني حسن أخوند، أمس الأربعاء، في الذكرى الثالثة لعودة حركة طالبان إلى السلطة، أن على البلاد «الإبقاء على حكم الشريعة الإسلامية». وأعلن في بيان تلاه في باغرام، القاعدة الأميركية السابقة في أفغانستان، أن سلطات طالبان «تتحمل مسؤولية الإبقاء على حكم الشريعة الإسلامية وحماية الممتلكات وأرواح الناس».

(فرانس برس)

تشي التشكيلة الجديدة لحكومة الحوثيين في اليمن، بأنهم باتوا أكثر ميلاً لإعلان التخلي عن كل أشكال الشراكة الصورية في مناطق سيطرتهم، خصوصاً مع حزب المؤتمر الشعبي العام - جناح صنعاء، ووفق بناء طبقي يتوافق مع أيديولوجيتهم

قطيعة مع حزب المؤتمر

«حكومة طبقية» للحوثيين بلا حلفاء

تعز - **فخر العزب**

وضع إعلان جماعة الحوثيين في اليمن عن تشكيل حكومة جديدة في صنعاء (غير معترف بها دولياً)، يوم الاثنين الماضي، مستقبل التحالف بين الحوثيين والمؤتمر الشعبي العام جناح صنعاء، على المحك، نتيجة اللون الواحد الذي امتازت به التشكيلة الحكومية. الإعلان عن التشكيلة الحكومية الحوثية برئاسة أحمد الرهوي، جاء في سياق ما وصفها زعيم جماعة الحوثيين عبد الملك الحوثي بالتغييرات الجذرية التي أعلن عنها قبل حوالي العام وتم بموجبها إعفاء حكومة عبد العزيز بن حبتور والإبقاء عليها حكومة تصريف أعمال، إلى حين الإعلان عن الحكومة الجديدة التي تم الكشف عنها الاثنين.

وتمّ تقليص الحقائب الوزارية في حكومة الحوثيين من 37 وزيراً في الحكومة السابقة، إلى 19 وزيراً في الحكومة الجديدة التي أطلق عليها «حكومة التغيير والبناء»، حيث تمّ دمج معظم الوزارات في إطار تقليص عدد الحقائب الوزارية، بما يتوافق مع متطلبات المرحلة من وجهة نظر جماعة الحوثيين. اللافت في التشكيلة الجديدة هو الإبقاء على وزيري الدفاع اللواء الركن محمد ناصر العاطفي، والداخلية اللواء عبد الكريم الحوثي، وتعيين عالم دين زيدي نائباً أول لرئيس الوزراء (العلامة محمد أحمد أحمد مفتاح)، وكذا تعيين الفريق الركن جلال الرويشان نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن، وإعفاء شقيق زعيم الجماعة يحيى الحوثي الذي كان يشغل منصب وزير التربية والتعليم في الحكومة السابقة. أضف إلى ذلك أن الحكومة المعلنة خالية من تمثيل النساء، وهو الوضع المشابه للحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، ما يعكس حالة التهميش التي تعاني منها المرأة اليمنية من قبل أطراف الأزمة اليمنية. كما يلاحظ في التشكيلة الحكومية الجديدة للحوثيين التهميش المتعمد لقيادات حزب المؤتمر الشعبي العام جناح صنعاء، مع منح الأولوية للأسر الهاشمية، في شغل الحقائب الوزارية في الحكومة الجديدة، ما يُعلن عن مرحلة جديدة من علاقة الحوثيين بحزب المؤتمر، عنوانها القطيعة التامة.

ومطلع العام 2018 وعقب شهر واحد من قيام جماعة الحوثيين بقتل الرئيس الراحل علي عبد الله صالح، في ديسمبر/ كانون الأول، أصدرت الجماعة حزمة من التعيينات المدنية والعسكرية والأمنية بهدف إحكام قبضتها بما هي متحكم وحيد في مناطق سيطرتها، وعملت على إغراق أجهزة وإدارات الدولة بالمحسوبين عليها، بهدف ضمان استمرار تحكمها بأجهزة الدولة لفترات طويلة. مقتل صالح أدى إلى فضّ التحالف بين الحوثيين وحزب المؤتمر الشعبي العام، مع فرض الحوثيين الإقامة الجبرية على عدد من قيادات المؤتمر في صنعاء، وفرضت عليهم تشكيل قيادة جديدة للحزب باتت تعرف بجناح صنعاء، أبقت من خلالها التحالف الصوري بين الطرفين. فضّ التحالف بين الحوثيين والمؤتمر الشعبي العام بما هو كيان موحد، جعل الحوثيين ينتهجون ما يعرف بسياسة «الإحلال» والقائمة على استبدال موظفي الدولة بآخرين من المحسوبين على الجماعة، مع منح الأولوية للأسر الهاشمية.

وزير الدفاع في حكومة الحوثيين، عبد الكريم الحوثي، صنعاء، فبراير 2024 (محمد حويس/فرانس برس)

> قيادي بـ«المؤتمر»: التشكيل الحكومي لم يراع مبدأ الشراكة

أحد قيادات المؤتمر الشعبي العام جناح صنعاء، طلب عدم الكشف عن هويته، قال لـ«العربي الجديد»، إن التشكيل الحكومي الجديد لحكومة صنعاء «جاء طائفياً بامتياز من خلال تشكيل حكومة الأسر الهاشمية، ولم يراع مبدأ الشراكة التي كانت صورية مع المؤتمر الشعبي العام - جناح صنعاء، والذي تقبع قياداته تحت الإقامة الجبرية، لكن التشكيل الحكومي يقدّم حقيقة جماعة الحوثيين للشعب باعتبارها جماعة طائفية تكفر بمبدأ الشراكة في الحكم، وهذا مؤشر خطير على فشل أي اتفاق سياسي يشمل جميع القوى السياسية ويتم توقيعه مع الحوثيين لإنهاء الأزمة اليمنية، لأن هذه الجماعة تريد أن تحكم اليمنيين بمبدأ القوة بعيدا عن مبدأ الشراكة». ودعا القيادي جميع القيادات المؤتمرية في مناطق سيطرة الحوثيين إلى تجميد عملهم السياسي بهدف الحفاظ على تماسك حزب المؤتمر الشعبي العام، وكذا عدم إعطاء أي شرعية للحوثيين، لأنه لا يمكن لحزب سياسي أن يمارس العملية السياسية وقياداته تحت الإقامة الجبرية، وفق قوله.

من جهته، قال عضو المكتب السياسي لجماعة الحوثيين، حزام الأسد، لـ«العربي الجديد»، إن حكومة التغيير والبناء في تشكيلتها تمثل الجمهورية اليمنية على المستوى الجغرافي والاجتماعي والسياسي، فعلى الرغم من أنها حكومة تكنوقراط لها مهام وأولويات مرحلية ملحّة، ومتعلقة معظمها بالتخفيف من معاناة المواطن، وتوفير الخدمات للمجتمع، إلا أنه تمّ مراعاة البُعد السياسي والجغرافي والاجتماعي في التشكيلة، وقد نال حزب المؤتمر الشعبي العام عددا من الحقائب الوزارية، بالإضافة إلى رئاسة الحكومة، ومنصب نائب رئيس الحكومة لشؤون الدفاع والأمن. وأضاف الأسد أن «التحالف مع المؤتمر الشعبي العام وحلفائه ومع بقية الأحزاب اليمنية مستمر ومتماسك، ولا يوجد ما يعكّر صفو هذا التلاحم والتماسك، والحكومة الجديدة هي حكومة كفاءات «تكنوقراط»، ولم يؤخذ أي بعد مناطقي أو أسري أو جهوي، والدليل أسماء ومناطق الأعضاء المتنوعة، بدءا بالرئيس والنواب مرورا ببقية الأعضاء، وما يهمنا هو الكفاءة والنزاهة، وأن تكلل جهودها بالنجاح».

أما المحلل السياسي فهمي المقطري فرأى في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «التشكيلة الحكومية التي أعلنت عنها جماعة الحوثيين تؤسس للبناء الطبقي الذي يسعى الحوثيون إلى تأصيله في المجتمع من خلال جعل الأسر الهاشمية في قمة هرم البناء الطبقي، باعتبارها الفئة التي تحظى بالاصطفاء، وهو المنهج الذي عبروا عنه في ما يسمى بوثيقتهم الفكرية، وهذا ملاحظ من خلال استئثار الهاشميين بالوزارات السيادية والإيرادية، وتعيين رجل دين من المذهب الزيدي نائبا أول للحكومة». وأشار إلى أن «الحوثيين أرادوا من خلال التشكيلة الحكومية إيصال رسالة مفادها أنهم أصبحوا يمتلكون القوة التي تجعلهم يتخلون عن الشراكة الصورية مع المؤتمر الشعبي العام جناح صنعاء، وإن كان هناك تمثيل ضئيل لشخصيات جنوبية محسوبة على المؤتمر في وزارات هامشية، وللحوثيين غاية من خلال ذلك وهي المحافظة على شكل اليمن الموحد، والتمهيد لاجتياح المحافظات الجنوبية في قادم الأيام وفي مقدمتها محافظة أبين التي ينتمي إليها رئيس الحكومة المعلنة».

تحالف بالإكراه

قال الكاتب عبد الله السامعي، لـ«العربي الجديد»، إن تشكيلة الحكومة تُظهر ان الحوثي قرّر الاستغناء عن حزب المؤتمر الشعبي العام الموالي له، والذي كان يستحوذ على النصيب الأكبر في التشكيلة السابقة، على الرغم من أنها حكومة شكلية ومنزوعة الصلاحيات. وأشار إلى ان تحالف المؤتمر - جناح صنعاء والحوثيين «أصبح قائماً بالإكراه عقب مقتل علي عبد الله صالح نهاية 2017، ولا يمكن لقيادات المؤتمر اتخاذ أي مواقف مناهضة لسياسة الحوثي».

■ هناك شخص واحد يستطيع الإجابة عن السؤال: «هل هناك حرب؟». لا بايدن، ولا بوتين، ولا خامنئي. إنه نتنياهو، الذي لديه الضوء الأخضر لمدة ثلاثة أشهر. هذه أخطر ثلاثة أشهر في تاريخ الشرق الأوسط منذ حرب 1967

■ سيل تنديد باقتحام بن غفير للمسجد الأقصى... ماذا بعد؟! سيل تنديد عربي وإسلامي ودولي باقتحام المجرم للمسجد الأقصى، وبتصريحاته هناك. حتى نتنياهو رفض تصريحاته. السؤال الذي يهرب منه «باعة الأوهام» هو: هاتوا زعيماً صهيونياً له قيمة يقول إن القدس الشرقية أرض فلسطينية يمكن الانسحاب منها؟!

■ متل اليوم بالـ2006 رجعنا على بيتنا بعد أكتر من 30 يوم بعيداً عنو، كانوا 30 يوم خوف وقلق بس كلو بروح لما توصل وتلاقي البيت بخير والضيعة بخير. إن شاء الله بتهدا الأمور وما حدا بجرّب يترك بيتو وما يكون عارف إذا رح يبقى أو ينمحى هو والذكريات يلي فيه. #لبنان

■ عملية فض الاعتصام تمت بقرار من النيابة العامة، وبحضور وسائل الإعلام، والمنظمات الحقوقية والمجتمع المدني، 11 سنة مرت على واحدة من أبشع المجازر اللي حصلت في تاريخ مصر الحديث. 11 سنة مرت على مذبحة رابعة العدوية تحت أنظار الشعب المصري كله. 11 سنة ولسه الدم موقفش والظلم مستمر

■ الشباب المقاومون في طوباس من الفجر بيشتبكوا مع العدو وبيوقعوا جنود العدو في كمائن رغم الدعم المستمر والحصار وحتى حصار الجرحى ومنع الإسعاف من الوصول ليهم لساعات، الشباب في طوباس من أقوى المقاومين في الضفة وفي كل مرة يحصل اقتحام لها يتصدوا للعدو لساعات طويلة ويوقعوه في كمائن

■ انتكاسة وصفعة للصهاينة واللوبي الإسرائيلي وترامب، بفوز #إلهان_عمر بالانتخابات التمهيدية عن الحزب الديمقراطي للمرة الرابعة نائباً عن ولاية مينسوتا... برغم دفع اللوبي الإسرائيلي مئات الآف الدولارات لحملة خصمها لإسقاطها، فازت بعدما خسر اثنان من الفريق المعادي لإسرائيل، جمال بومن من نيويورك وكوري بوش من ولاية ميزوري اللذين يعدان من أكثر المنتقدين لحرب الإبادة على غزة

تايلاند

إقالة رئيس الحكومة تنذر بأزمة

> تظهر بوادر أزمة سياسية في تايلاند بعد إقالة رئيس الحكومة سريتا تافيسين، وهو من حزب بيو تاي الحاكم، بعد أيام من حل حزب المعارضة الرئيسي، «السير قدماً»

أقالت المحكمة الدستورية في تايلاند، أمس الأربعاء، رئيس الوزراء سريتا تافيسين، من حزب بيو تاي الحاكم (حزب من أجل التايلنديين)، لمخالفته «الأصول الأخلاقية» على خلفية تعيينه وزيراً مداناً جنائياً عام 2008، ما ينبئ باضطرابات سياسية في البلاد، لا سيما أن القرار جاء بعد أسبوع على قرار المحكمة نفسها حل حزب المعارضة الرئيسي «السير قدماً» (موف فوروورد)، ومنع زعيمه السابق، بيتا ليمجارونرات، من ممارسة العمل السياسي والترشح للانتخابات لمدة عشر سنوات. علماً أن الحزب أعلن تغييرات، الجمعة الماضي، إذ غيّر اسمه ليكون «حزب الشعب» (أنشأ حزباً جديداً)، فيما اختار نانثافونغ رونبانياووت، رئيساً له ليحل محل ليمجارونرات، وهي تغييرات هدفها وفق الحزب «التحضير لحكومة تغيير في انتخابات 2027».

وتلا القاضي بونيا أودشاشون قرار إقالة رئيس الوزراء، أمس، موضحاً أن المحكمة صوتت بأغلبية خمسة أصوات مقابل أربعة لصالح «إنهاء» مهام تافيسين، والذي عقّب للصحافيين أمام مكتبه بالقول: «أحترم القرار، وأؤكد أنني منذ قرابة عام وأنا في هذا المنصب حاولت بحسن نية أن أقود البلاد بأمانة». ونقلت وكالة رويترز، عن برومين ليرتسوريدج، كبير موظفي تافيسين في ظل حكومة «بيو تاي»، قوله إن البرلمان سيحدد موعداً للاجتماع والتصويت لاختيار رئيس الوزراء الجديد بعد غد الجمعة».

من جهته قال الأمين العام لحزب بيو تاي، سوراونغ ثينثونغ، لـ«رويترز»، أمس، إن الحزب سيجتمع اليوم الخميس لتحديد مرشحه لتولي رئاسة الوزراء بعد إقالة تافيسين. وأضاف أن المرشحين المؤهلين للمنصب، هما زعيمة الحزب بيتونغتارن شيناواترا ابنة رئيس الوزراء الأسبق تاكسين شيناواترا (كان في المنفى ويعيش اليوم في البلاد وفق إطلاق سراح مشروط)، وتشايكاسيم نيتيسيري، وزير العدل السابق وأحد أنصار الحزب، قائلاً: «نحن أكبر حزب في الحكومة».

وتتمحور قضية إقالة تافيسين، حول الوزير بيشيت تشوينبان، والذي عُيّن في تعديل وزاري أواخر إبريل/ نيسان الماضي، لمكتب رئيس الوزراء، ثم استقال من منصبه بعد أسابيع من تعيينه بعد عودة الجدل حول الواقعة إلى الأضواء. وكان تشوينبان، وفق شبكة «بي بي وولدر» التايلندية، قد سُجن لمدة ستة أشهر عام 2008 بتهمة محاولة دفع رشوة بقيمة مليوني بات تايلندي (حوالي 51 ألف دولار) لقاض في قضية شراء أراضي، بصفته محامي تاكسين شيناواترا. واعتبر القاضي أودشاشون، أمس، أن تافيسين لا بد أنه كان مدركاً بإدانة المحامي تشوينبان عندما عينه في الحكومة، مضيفاً أن «تعيين المدعى عليه الثاني (تشوينبان) يظهر أن المدعى عليه الأول (تافيسين) لا يتمتع بالأمانة وانتهك أخلاقيات التعيين» في المناصب العليا. وقرار الإقالة أمس، جاء نتيجة عريضة ضد تافيسين قدمها أعضاء سابقون من مجلس الشيوخ الذي عينه الجيش، وانتهت ولايته في مايو/ أيار 2023، فيما تعتبر محاكم تايلاند، وخصوصاً المحكمة الدستورية، حصناً للمؤسسة الملكية في البلاد، والتي تستخدمها هي وهيئات حكومية مستقلة اسما فقط مثل اللجنة الانتخابية لإصدار أحكام تكبل المعارضين السياسيين.

ومن بين المرشحين الأوفر حظاً لتولي منصب رئاسة الوزراء، أنوتين شارنفيراكول، رئيس حزب بومجايثاي الموالي للجيش، والقوة السياسية الثالثة في البرلمان الذي أفرزته الانتخابات التشريعية العام الماضي. ويشغل حالياً منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وقد كان وزير الصحة في الحكومة السابقة المدعومة من الجيش.

يُذكر أن «السير قدماً» احتل المرتبة الأولى في انتخابات مايو 2023، فيما فاز التحالف المؤلّف من ثمانية أحزاب مؤيدة للديمقراطية، وبالتالي تشكيل حكومة، من بينها «بيو تاي»، لكن الأخير استبعد «السير قدماً»، بضغط الدوائر العسكرية وتلك المؤيدة للملكية. ورفض أعضاء مجلس الشيوخ الذين اختارهم المجلس العسكري السابق، طلب ترشح ليمجارونرات لمنصب رئيس الوزراء حينها، بسبب تصميمه على إصلاح قانون إهانة الذات الملكية الصارم، فيما أصبح تافيسين رئيساً للوزراء في أغسطس/آب العام الماضي، بالرغم من حلول حزبه في المركز الثاني بالانتخابات.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)